مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - *51* - (197) 2025
https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i197.3407

التجمعات العمرانية والنمو السكاني في منطقة المدينة المنورة خلال الفترة: 1974-2022*

مضاوي بنت سالم الحربي[1]**
أحمد بن محمد البسام[2]**

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تعرّف تصنيف التجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة بحسب عدد السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي، وتحديد حجم السكان ونموهم على مستوى المنطقة ومحافظاتها ومدنها الرئيسية وقطاعها الريفي، وتحليل التفاوت الحجمي لسكان المدن الرئيسية، ودرجة الهيمنة الحضرية خلال الفترة بين عامي 1974 و2022. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والكمي، والمنهج الوصفي الاستقرائي. كما استندت إلى بيانات العديد من الجهات الحكومية، واستخدمت بعض الأساليب الإحصائية؛ كمعدل النمو السكاني، والتصنيف الفئوي الخماسي، ومؤشر الهيمنة الحضرية. **النتائج:** من نتائج الدراسة أن التجمعات العمرانية في منطقة الدراسة تُقسم إلى عدةِ فئاتٍ بحسب عددِ السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي على النحو الآتي: ثلاثة مستويات للتجمعات الحضرية، وأربعة مستويات للتجمعات القروية، ومدن تخصصية. كما أن المنطقة شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في معدل النمو السنوي للسكان لنحو خمسين عاماً؛ إذ حققت أعلى معدل خلال الفترة 1974-1992 بنسبة 3.78%، ثم انخفض هذا المعدل إلى 0.04% عام 2022. واختلفت محافظات المنطقة بين محافظات ارتفع فيها معدل النمو السنوي للسكان، ومحافظات انخفض فيها هذا المعدل عن مثيله لسكان المنطقة والمملكة. وبرزت ظاهرتا الاستقطاب الحضري والتدرج الحضري غير المتوازن من خلال استمرار

(1) باحثة. madawi20102010@hotmail.com
(2) أستاذ. ahmad202147@gmail.com

* مستل من رسالة علمية غير منشورة.

** قسم الجغرافيا، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

- تُسلّم البحث في: 2025/1/29، أجيز للنشر في: 2025/4/3.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 92

تنامي حجم سكان المدن الرئيسية، واختلاف أحجامها؛ بدلالة نتائج مؤشر الهيمنة الحضرية؛ إذ أظهرت أن درجة هيمنة المدينة الأولى (المدينة المنورة) على المدن الثلاث التالية لها تعد مرتفعة؛ إذ بلغت 2.91% عام 1974 وارتفعت إلى 4.27% عام 2022. **الخاتمة:** خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: ضرورة استهداف المزيد من محاور التنمية العمرانية والسكانية في مجموعة مختارة من التجمعات الحضرية والريفية ذات الإمكانات التنموية والميزات الموقعية.

الكلمات المفتاحية: التجمعات العمرانية، حجم السكان، معدل النمو السكاني، التغيرات السكانية، الهيمنة الحضرية

Urban agglomerations and population growth in the Medina region during the period: 1974-2022*

Madawi S. Al-Harbi[(1)**]
Ahmed M. Al-Bassam[(2)**]

Abstract

Objectives: The study aims to identify the classification of urban agglomerations in the Medina region according to organizational and functional level, determine the size and growth of the population at the level of the region, its governorates, main cities, and rural sector, and analyze the size disparity of the population of the main cities and the degree of urban dominance during the period between 1974 and 2022. **Method:** The study relied on the historical and quantitative approach, and the descriptive inductive approach. It also relied on data from several government agencies. Some statistical methods were used such as the population growth rate, the five-category classification, and the urban dominance index. **Results:** The study results show that the urban agglomerations in the study area are divided into several categories according to population size and organizational and functional level as follows: three levels for urban agglomerations, four levels for rural agglomerations, and specialized cities. The region also witnessed an ups and downs in its annual population growth rate for about fifty years, achieving its highest rate during the period 1974 –1992 at 3.78%, before declining to 0.04% in 2022. The region's governorates varied between governorates with higher annual population growth rates and governorates with lower rates than those of the region and the Kingdom. The phenomena of urban polarization and unbalanced urban gradualism emerged through the continued growth in the population size of major cities and

(1) Researcher. madawi20102010@hotmail.com

(2) Professor. ahmad202147@gmail.com

* Extracted from an unpublished scientific thesis.

**Department of Geography, College of Languages and Humanities, Qassim University, Saudi Arabia.

- Submitted: 29/1/2025, Accepted: 3/4/2025.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 92

the varying sizes of major cities, as evidenced by the results of the Urban Dominance Index, which showed that the degree of dominance of the first city (Madinah) over the next three cities is high, reaching 2.91% in 1974 and rising to 4.27% in 2022. **Conclusion:** The study concluded with a set of recommendations including the need to target more urban and population development axes in a select group of urban and rural communities with development potential and locational advantages.

Keywords: urban agglomerations, population size, population growth rate, population changes, urban dominance

المقدمة

يعد التغير السكاني من الموضوعات المهمة التي ترتبط بجميع جوانب الحياة، ويتطلب الإدارة الفاعلة؛ لمعرفة مسبباته والعوامل المؤثرة فيه سواء بالزيادة أو الثبات أو النقصان، ومن ثم إيجاد التوازن بين التغير السكاني من جهة والموارد المتاحة من جهةٍ أخرى؛ وذلك لتجنب التأثيرات السلبية للتغير السكاني غير المدروس -كزيادة الطلب على الموارد، والتأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية- وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة.

كما تعد الدراسات السكانية أداة مهمة لفهم واقع السكان، ووضع السياسات التخطيطية اللازمة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والتنموية، إلى جانب تحديد التحديات السكانية ومعالجتها؛ لذلك تُبدي الدول اهتماماً كبيراً بالدراسات السكانية؛ لمعرفة حجم السكان واتجاهات نموهم وتوزيعهم الجغرافي إلى جانب خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ومتابعة التغيرات السكانية بشكل دوري ومنتظم (الأمم المتحدة، 2021). وتهتم جغرافية السكان بإبراز الاختلافات المكانية لنمو وتوزيع وتركيب السكان وهجرتهم، ومدى ارتباطها باختلاف طبيعة الأمكنة، كما تهتم جغرافية السكان بالمظاهر الوصفية أو الديناميكية للاختلافات المكانية عبر الزمن أو العلاقات المكانية والتفاعل بين الظاهرات (مصيلحي، 1405هـ، ص. 235). فلا يمكن فهم مجتمع والتخطيط لتطوره وتقدمه، دون الإفادة من المعرفة السكانية عن التوزيع الجغرافي للسكان، وسماتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (الخريف، 2003، ص. 17). وتتحدد أبعاد المشكلة السكانية غالباً في ثلاثة جوانب، هي: النمو السكاني، وتوزيع السكان، وخصائص السكان، وقد تتداخل تأثيرات هذه الجوانب بعضها مع بعض، و تُعدّ دراستها وتحديدها أمراً ضرورياً (مكي، 2008، ص. 12).

وفي ظل ما تشهده المملكة العربية السعودية من تحولات في مسار التنمية العمرانية والسكانية؛ سعت خطط التنمية ورؤية المملكة 2030 إلى تسريع أعمال التنمية وترسيخ استدامتها، والارتقاء بجودة الحياة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015). انطلاقاً

مما سبق وباعتبار أن إعداد البيانات السكانية؛ كحجم السكان ونموهم وتوزيعه، من ضمن أبرز توصيات المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2017، ص. 1). وفي ضوء التغيرات السكانية المستمرة التي شهدتها منطقة المدينة المنورة من عام 1974 حتى عام 2004 التي تم توثيقها من خلال الدراسات السابقة التي رصدت خصائص السكان وتوزيعهم، وقدمت توصيات قيّمة حول ذلك، ومع توافر بيانات التعداد السكاني للمملكة عام 2022، برزت ضرورة استكمال رصد التغيرات السكانية في المنطقة وفهم سماتها المختلفة؛ بناءً عليه؛ جاءت هذه الدراسة كمُنتج جغرافي سكاني، يبدأ بإيضاحٍ -موجز- عن خصائص منظومة العمران الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة، ثم اتباع منهجية الرصد والتقييم -التفصيلي- لنتائج المؤشرات السكانية على مستوى المملكة، ومنطقة الدراسة بمحافظاتها ومدنها الرئيسية وقطاعها الريفي؛ وذلك لقياسِ تطورات السلسلة الزمنية لمؤشرات حجم السكان ونموهم من عام 1974 حتى عام 2022، ثم ربط المؤشرات السكانية لمنطقة الدراسة ومقارنتها بنظيراتها من مناطق المملكة.

مشكلة الدراسة

شهدت المملكة العربية السعودية نموّاً سكانيّاً مستمرّاً بين عامي 2010 و2022، قُدّر بنحو 3% (الهيئة العامة للإحصاء، 2010-2022)؛ يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها: الزيادة الطبيعية وتتمثل في الفرق بين المواليد والوفيات، والزيادة غير الطبيعية وتتمثل في الهجرة الداخلية والخارجية بسبب النمو الاقتصادي للدولة، وزيادة الفرص الوظيفية، وارتفاع مستوى المعيشة.

كما شهدت منطقة المدينة المنورة خلال خمسين عاماً بين عامي 1974 و2022 نموّاً سكانيّاً مرتفعاً قدره 2.80%؛ مقترباً بذلك من معدل النمو السكاني على مستوى المملكة المُقدر بـ 3.04% للفترة الزمنية نفسها، وتباينت معدلات النمو السكاني محلياً على مستوى محافظات المنطقة خلال الفترة الزمنية بين عامي 1974 و2022؛ إذ سجلت محافظة المدينة المنورة معدل نموّ سكاني يفوق المعدل الإجمالي للمملكة، قدره 3.41%، تليها محافظة ينبع بمعدل نمو سكاني قدره 3.30%، وعلى العكس من ذلك؛ إذ جاءت محافظة العُلا بأقل معدل نمو سكاني قدره 0.50%، وينخفض

بشكل كبير عن المستوى المحلي والوطني ككل (الهيئة العامة للإحصاء، 1974، 2022). بناءً على ما تقدم وانطلاقاً من أن دراسة حجم السكان ونموهم وتوزيعهم، من المؤشرات والأهداف المهمة لخطة التنمية العاشرة للمملكة؛ التي تسعى إلى تحقيق التنمية السكانية المتوازنة، وتوجيه الاستثمارات الحكومية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015). تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات السكانية في منطقة المدينة المنورة وإلقاء الضوء على الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات ومتطلباتها.

أسئلة الدراسة

1 - ما تصنيف التجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة وفقاً لعدد السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي؟

2 - ما الاتجاه العام لحجم السكان ونموهم بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974 و2022؟

3 - ما طبيعة التفاوت الحجمي لسكان المدن الرئيسية، ودرجة الهيمنة الحضرية بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974 و2022؟

أهداف الدراسة

1 - تعرّف تصنيف التجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة وفقاً لعدد السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي.

2 - تحديد الاتجاه العام لحجم السكان ونموهم بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974 و2022.

3 - تحليل وبيان التفاوت الحجمي لسكان المدن الرئيسية، ودرجة الهيمنة الحضرية بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974 و2022.

أهمية الدراسة

1 - الأهمية النظرية

استفادت الدراسة من الخبرات العلمية السابقة في مجال جغرافية السكان؛ تحديداً في فهم المتغيرات الديموغرافية وتحليلها، وتهدف إلى مساعدة الدراسات

اللاحقة في اتخاذ قرارات مستنيرة في ضوء منهجيتها، وتوسيع المعرفة ونشرها لتعميم الفائدة العلمية.

2 - الأهمية التطبيقية

تسعى الدراسة إلى توصيف التغيرات السكانية في منطقة المدينة المنورة؛ لإفادة المخططين، والجهات المسؤولة في توجيه المشروعات التنموية المختلفة لقطاع الإسكان، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والبيئية.

الدراسات السابقــة

نظراً لأهمية دراسة التغيرات السكانية، وإبراز العوامل المؤثرة في تحديد مستوياتها وتباينها المكاني، ودورها المهم في التخطيط والتنمية؛ فقد حازت اهتماماً كبيراً من الباحثين الجغرافيين، وهناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التغيرات السكانية، منها ما يأتي:

الدراسات العربية

هدفت دراسة عبدالمعطي (2005) إلى دراسة النمو والتوزيع السكاني لمنطقة عسير خلال فترات التعداد السكاني بين عامي 1974 و2004، وإبراز التغيرات السكانية في المنطقة ومقارنتها ببقية مناطق المملكة. وخلصت الدراسة إلى أن عدد السكان تضاعف بمقدار مرة ونصف المرة خلال الفترة التعدادية كلها. بالإضافة إلى تراجع ترتيب منطقة عسير من حيث معدل النمو السنوي للسكان إلى المركز الحادي عشر بين مناطق المملكة خلال الفترة بين عامي 1992 و2004.

وأوضحت دراسة مكي (2008) اتجاهات النمو والتوزيع السكاني لمنطقة المدينة المنورة، وقد اعتمدت بصورة رئيسية على بيانات الهيئة العامة للإحصاء وبيانات مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة، وكان من أبرز نتائجها: أن هناك اتجاهاً متزايداً لنمو سكان منطقة المدينة المنورة؛ مما يُشكل تحدياً أمام أهداف التنمية المتوازنة في المنطقة، بالإضافة إلى أن بعض المحافظات كان معدل النمو السكاني السنوي فيها مرتفعاً، ويفوق المعدل العام للمنطقة أو المملكة، كما هو الحال في محافظتي المدينة المنورة، وينبع.

وجاءت دراسة الزيادي (2010) لتحليل الاختلافات المكانية للتوزيع السكاني في المملكة العربية السعودية، للفترة بين عامي 1993 و2004، إذ قسمت مناطق المملكة إلى فئات بناءً على حجم السكان، وذلك باستخدام أسلوب الدرجة المعيارية، بعد ذلك تناولت الدراسة التغير المطلق والنسبي للسكان خلال الفترة المذكورة، وأظهرت نتائج الدراسة أن منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، من أكثر المناطق تغيراً في حجم السكان، كما أن الزيادة السكانية تركزت في منطقة الرياض، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية.

وهدفت دراسة البسام (2016) إلى تعرف النمو السكاني السريع في مدينة عنيزة، ومدى تأثيره على التنمية الحضرية في المدينة والعلاقة القائمة بينهما. وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات النمو السكاني في المدينة ترتفع بشكل كبير جداً، وأكدت الدراسة ضرورة الاهتمام بالمدارس وزيادة الخدمات الصحية.

وأُجريت دراسة الخريف (2018) لتعرّف معدلات النمو السكاني ورصد التغيرات التي طرأت عليه في المملكة بمناطقها الإدارية ومحافظاتها، وأخيراً بيان تأثّر المتغيرات السكانية ارتفاعاً وانخفاضاً بالتحولات التي تشهدها المملكة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها تفاوت معدلات النمو السكاني بين محافظات تنمو بمعدلات سريعة جداً تتجاوز المعدل العام للمملكة ومحافظات تشهد نمواً سالباً.

اهتمت دراسة سقا الله (2021) بموضوع التغير الزماني والمكاني للسكان في مدينة العقبة من حيث حجم السكان على مستوى الأحياء، ومعدل نموهم. وقد قامت الدراسة على بيانات التعداد السكاني، وتقديرات عام 2018. ومن أبرز نتائج الدراسة: أن مدينة العقبة شهدت نموّاً متسارعاً في أعداد السكان خلال عقدين من الزمن، حيث تضاعف عدد سكان المدينة ثلاث مرات تقريباً خلال الفترة ما بين عامي 1994 و2018، وارتفع معدل النمو السكاني إلى 4.62% للفترة نفسها.

واستعرض سعدون (2022) التباين في حجم وتوزيع السكان العددي والنسبي بين المحافظات الكويتية، بالإضافة إلى دراسة الخصائص السكانية. وقامت الدراسة على البيانات السكانية الرسمية لعام 2020، وتوصل الباحث إلى أن سكان دولة الكويت

في نموٍّ متزايد خلال الفترة الزمنية بين عامي 2010 و2020؛ فقد سُجل معدل نمو سكاني قدره 2.2–2.3% على التوالي.

الدراسات غير العربية

قارن الباحثان إيرلك وجيوركو (Ehrlich & Gyourko, 2000) في دراستهما بين نمط توزيع التجمعات السكانية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وأظهرت نتائج الدراسة أنه منذ عام 1950 تراجع عدد السكان في المراكز العمرانية الكبرى في أعلى عشرة تجمعات موزعة بحسب حجم السكان، وهذا النقص في المناطق الكبيرة جدّاً لم يكن متوازياً مع الزيادة في المراكز العمرانية الكبرى ذات الحجم المتوسط والصغير.

وجاءت دراسة شوكلا وآخرين (Shukla et al., 2010) لتعرّف التحولات الديموغرافية التي شهدتها الهند بعد الاستقلال، ودراسة التغيرات التي طرأت على المجتمع بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، وقامت الدراسة على بيانات التعداد الهندي للأعوام من 1901 إلى2001، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الولايات المتقدمة؛ مثل هرايانا، وماهاراشترا هي الوجهة الأفضل للمهاجرين، وأن الهجرة هي السبب الرئيسي للانفجار الديموغرافي، كما يعد الفقر أيضاً سبباً مهماً وراء الهجرة من الريف إلى الحضر.

وسعت دراسة هورفات (Horvat, 2015) إلى البحث في التنمية والخصائص السكانية في مدينة ماريبور بسلوفينيا للفترة بين عامي 1961 و2015، والتطور الديموغرافي للسكان خلالها، وبينت الدراسة أن الهجرة هي العامل الأساسي الذي أدى إلى انخفاض عدد السكان؛ لعدم توافر وظائف مناسبة في المدينة، وأشارت التوقعات المستقبلية لتقديرات عدد السكان إلى مزيد من التراجع.

وهدفت دراسة سميّل (Cemile, 2017) إلى تتبع مراحل التغير في الخصائص السكانية وتطورها التاريخي، وتوزيع السكان وكثافتهم في سهل مرزيفون في منطقة البحر الأسود، واعتمدت على بيانات تعداد عامي 1990 و1997، ومن أبرز نتائجها أنه في عام 1990 بلغ عدد سكان مقاطعة مرزيفون 28,126 نسمة، وقد سُجل انخفاضٌ ملحوظ في عدد سكان المحافظة في عام 1997.

عليه؛ تبين: أن الدراسات السابقة أكدت أهمية تحديد الجوانب المتعددة لفهم ديناميكية السكان، والتقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في مضمونها ومحاورها الرئيسية، وتمثلت أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في التأكيد على مشكلة الدراسة وضرورة البحث فيها، أما الدراسات السابقة التي تناولت منطقة المدينة المنورة؛ فتعتبر هذه الدراسة امتداداً لدراسة مكي (2008) الموسومة بـ "اتجاهات التغير في النمو والتركيب السكاني في منطقة المدينة المنورة (1394-1425هـ)". واختير عام 1974 نقطة بداية لهذه الدراسة بالتوافق مع الدراسة السابقة؛ لمعرفة التغير السكاني خلال الاختلاف الزمني لهذه الدراسة وتلك، ومقارنة النتائج، واستخراج ما تشابه مع نتائجها وما اختلف عنها، وتتميز هذه الدراسة بحداثة بياناتها؛ نظراً لتزامنها مع نشر تعداد المملكة 2022. بالإضافة إلى ذلك، تشترك هذه الدراسة مع غالبية الدراسات السابقة في هدفها الرئيسي المتمثل في الكشف عن تغير أعداد السكان ونموهم ودراسة اتجاهاتها وتحليلها. وتتشابه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في اعتمادها على عدة مناهج؛ كالمنهج التاريخي، والكمي، والوصفي الاستقرائي، كما هو الحال في دراستي عبدالمعطي ومكي. بالإضافة إلى ذلك، استخدم بعض الأساليب التحليلية الإحصائية، كما هو الحال في دراسة الخريف (2018) وسقا الله (2021)، مع الاستناد بشكل رئيسي إلى البيانات الحكومية الرسمية، كما في دراسات عبدالمعطي (2005)، ومكي (2008)، والزيادي (2010)، والبسام (2016)، والخريف (2018). ومع ذلك، تظهر أوجه الاختلاف عن بعض الدراسات السابقة في المنهج؛ مثل دراسة البسام (2016) التي اعتمدت على المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، ودراسة هورفات (Horvat, 2015) التي استخدمت المنهج الكمي التحليلي المقارن. كما تختلف هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة في الأهداف؛ إذ تركز على النمو والتغير السكاني، بينما ركزت دراسات أخرى، مثل دراسة سقا الله (2021)، على التركيب السكاني وتوزيعه.

منهجية الدراسة

المناهج والأساليب المستخدمة في الدراسة

للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة اتُّبع المنهج التاريخي الذي يقوم على دراسة الظاهرة تاريخياً من خلال جمع المعلومات الموثقة عنها، وتحليلها وتفسيرها،

وذلك بالاعتماد على أعداد السكان من عام 1974 إلى عام 2022. بالإضافة إلى اتباع المنهج الكمي. الذي يعتمد على القياس والتحليل، وتستخدم فيه الأرقام للوصول إلى نتائج موضوعية؛ إذ تجمع البيانات عن الظاهرة وتحلل إحصائيّاً (الصالح والسرياني، 2000، ص. 5). والمنهج الوصفي الاستقرائي الذي تمثل نتائجه تحليلات وصفية تعتمد على استخلاص النتائج من كتابات المكانيين أنفسهم (المظفر، 2007، ص. 41) ويقوم على جمع الحقائق العلمية عن الظاهرة الجغرافية التي ندرسها، ثم ترتيب المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها (التركماني، 2009، ص. 23)، وذلك من خلال استخلاص البيانات الخام من مصادرها، وإخضاعها للأساليب الإحصائية، ووصفها كمياً وكيفياً. كما اعتمدت الدراسة أساليب معالجة البيانات السكانية وتحليلها؛ كمعدل نمو السكان السنوي، ومعدل التغير السكاني، والتصنيف الفئوي الخماسي، ومؤشر الهيمنة الحضرية، ومعامل الارتباط سبيرمان.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على التعدادات، والتقديرات السكانية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للأعوام: 1974، 1992، 2004، 2010، 2022، وبعض المسوحات السكانية بين تلك الفترات، والتقارير، والنشرات، والخرائط الصادرة عن هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، والكتب، والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.

منطقة الدراسة

تعد منطقة المدينة المنورة إحدى مناطق المملكة العربية السعودية الثلاث عشرة، وتقع وسط غرب المملكة، وتشغل مساحة جغرافية قدرها 149,309.100كم2 (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2017)، تمتد من ساحل البحر الأحمر غرباً إلى حدود منطقتي القصيم وحائل شرقاً بين خطي طول: 30َ36,5 و15َ42,5 شرقاً، ومن حدود منطقة مكة المكرمة جنوباً إلى منطقة تبوك شمالاً بين خطي عرض: 30َ22,5 و30َ27,5 شمالاً. وتقدر المساحة النسبية للمنطقة بنحو 6.72% من إجمالي مساحة المملكة؛ وهي بذلك تأتي في المرتبة السادسة على مستوى المملكة من حيث المساحة (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013)، ويبلغ عدد سكانها بحسب نتائج تعداد

عام 2022 2,137,983 نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2022). ويوضح شكل 1 الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الدراسة بالنسبة إلى المملكة، وحدودها مع مناطق المملكة، وحدود نطاق الإشراف الإداري للمحافظات.

شكل 1

موقع منطقة المدينة المنورة

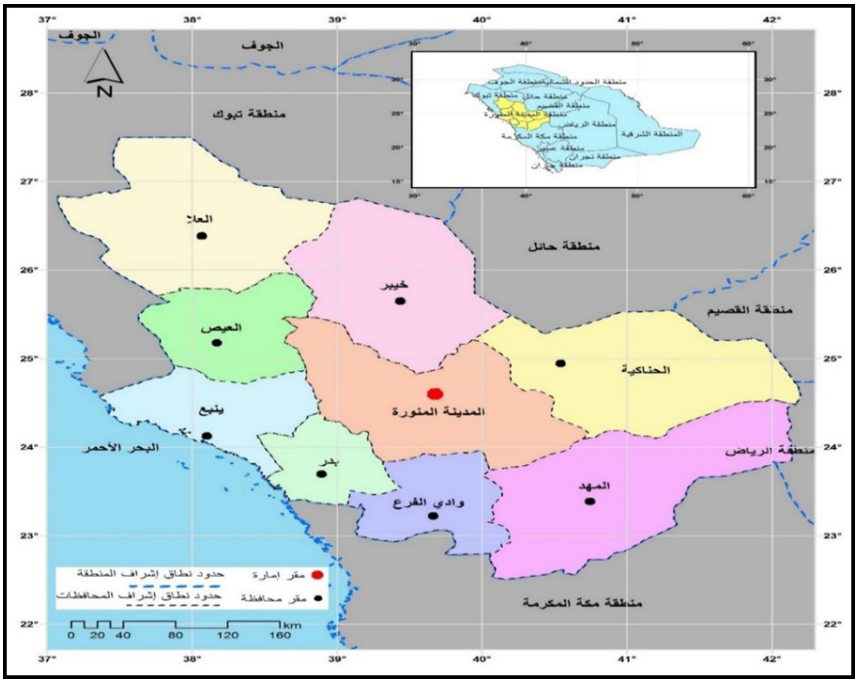

المصدر. وزارة الشؤون البلدية والقروية (2017)؛ هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، (2018 / 2021).

النتائج

نتائج السؤال الأول

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول و نصه: ما تصنيف التجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة وفقاً لعدد السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي؟ عرض وحلّل الآتي:

منظومة العمران الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة

تتكون منظومة العمران الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة من التجمعات العمرانية (الحضرية، والريفية) وعلاقاتها المكانية فيما بينها، إضافةً إلى هيراركية أحجامها السكانية، وتنقسم المنطقة -وفقاً للتصنيفات الإدارية لوزارة الداخلية- إلى تسع محافظات، 5 منها ضمن الفئة - أ-، و4 منها ضمن الفئة -ب-، و101 مركز، 45 منها ضمن الفئة -أ- و56 مركزاً ضمن الفئة -ب- (إمارة منطقة المدينة المنورة، 2022)، شكل 2.

شكل 2

جملة مراكز الاستقرار البشري في منطقة المدينة المنورة

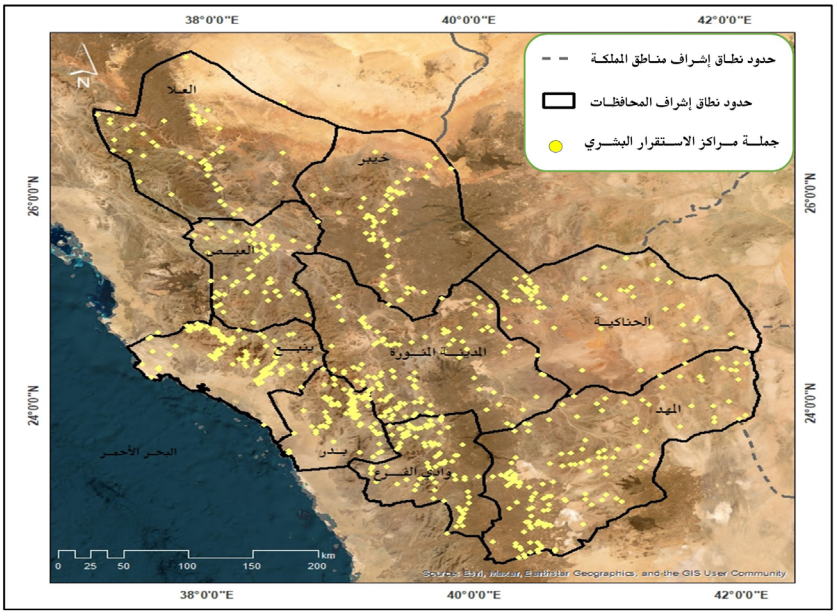

المصدر. هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، (2018/2021).

وفي السياق ذاته، تتمتع منطقة المدينة المنورة بمواردَ اقتصاديةٍ متنوعةٍ، ويعكس تقسيمها الإداري ميزة تنوع الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة إلى حدٍّ كبير، فمحافظتا: مهد الذهب، والحناكية هما الأغنى بالموارد التعدينية ضمن مناطق المملكة الأخرى، في حين تمثل محافظات: خيبر، العُلا، العيص، وادي الفرع المورد الزراعي الأغنى بين بقية محافظات المنطقة، أما محافظتا: ينبع، وبدر؛ فتمثلان الموارد السياحية المعتمدة على الشواطئ البحرية الرملية، والأهم من ذلك تـُعدُّ ينبع مركزاً مهماً للصناعات الثقيلة، كما تتمتع منطقة المدينة المنورة بالعديدِ من الميزات الأخرى التي ترتكز على مجموعةٍ من الإمكانات الداعمة، وترفع من تنافسية بيئتها الاستثمارية بين مناطق المملكة، وتُشكل نقاطَ جذبٍ للمستثمرين (غرفة المدينة المنورة، 2022، ص. 12).

وتُصنّف الإستراتيجية العمرانية الوطنية مدينة المدينة المنورة مركزاً للنمو الوطني؛ إذ إنها بلغت ما يسمى بمرحلة "النمو الذاتي"، كما رشحت دراسات الإستراتيجية العمرانية الوطنية للمملكة، والمخطط الإقليمي للمنطقة لعام 2028 مدينة المدينة المنورة للقيام بالدور الوظيفي المقترح "كمركز تنمية وطني" (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2016، ص. 1).

وقد أدى النمو السكاني والعمراني والاقتصادي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛ إلى نشوءِ تحدياتٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ وبيئيةٍ غير مسبوقة؛ إذ إنه في خِضَمّ هذه التداخلات والمتغيرات الجوهرية التي ألمت بمسيرة الإصلاحات الإدارية والتقنية التي تبنتها الدول المختلفة، واستجابةً لهذه التحديات، ظهرت العديد من البرامج المحلية والدولية للارتقاء بالخدمات والمرافق والتنمية البشرية، في المدن على وجه الخصوص. لذلك بادر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" (UN-Habitat) بالدعوةِ إلى ابتكارِ سياساتٍ تنمويةٍ فعّالةٍ ترتكز على قواعد المعلومات؛ من خلال إعداد هيكل شامل للمؤشرات الحضرية تقيس وتُقيّم حالة التنمية في القطاعات المختلفة، إلى جانبِ دور المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة لإنتاج المؤشرات الحضرية الذي بدأ عام 1999، ثم المرصد الحضري عام 2003،

وصولاً إلى رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تعزيز التنمية الشاملة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة؛ لتحقيق الرفاهية للمواطنين والمقيمين على حدٍّ سواء (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013).

وعليه؛ بدأت أمانة منطقة المدينة المنورة في إعداد دراسات المخطط الإقليمي للمنطقة عام 1997؛ بهدف وضعِ خطةٍ طويلةِ المدى؛ توجه أنشطة التنمية في محافظات المنطقة ومدنها وقراها حتى عام 2029، وقد صنّفت التجمعات العمرانية في تصنيفٍ جديدٍ يتسم بالتدرج الهرمي، -تقسم من خلاله التجمعات العمرانية إلى عدةِ فئاتٍ بناءً على عددِ السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي للتجمع العمراني (Jenks et al., 2013, p. 5)-، كما يشتمل على مستويات مختلفة تبعاً لحجم كل تجمع عمراني وموقعه وأهميته، ودوره المستهدف في عملية التنمية، كما في شكل 3 على النحو الآتي:

- ثلاثة مستويات للتجمعات الحضرية: (مراكز تنمية وطنية، مراكز تنمية إقليمية، مراكز تنمية محلية).
- أربعة مستويات للتجمعات القروية: (مراكز تنمية قروية، مراكز خدمات قروية، قرى خدمة، قرى تابعة).
- مدن تخصصية: (مراكـــز تنميــة صناعيــة، مراكز تنمية سياحيــة، مــدن تابعــة، ضواحي حضرية).

شكل 3

تدرج التصنيف الوظيفي للتجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة

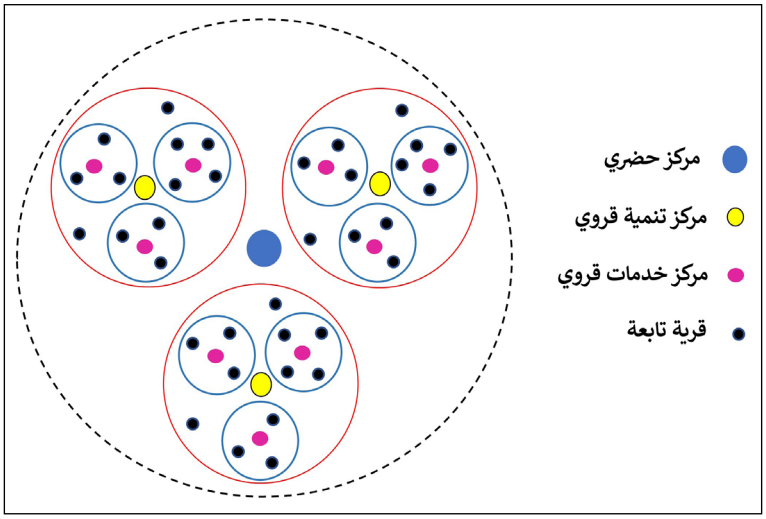

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013.

وقد صنفت التجمعات الحضرية البالغ عددها 19 تجمعاً حضرياً كما في شكل 4 على النحو الآتي:

- المدينة المنورة (مركز تنمية وطني).
- مدينة ينبع (مركز تنمية وطني صناعي).
- مدن العلا، المهد (مراكز تنمية إقليمية).
- مدن خيبر، الحناكية، بدر، العيص، وادي الفرع (مراكز تنمية محلية).
- الرايس (مركز تنمية سياحي).
- اليتمة (مركز تنمية محلي صناعي).
- الصويدرة، المليليح، المندسة (مدن تابعة).
- أبيار الماشي، المندسة، العاقول، ينبع النخل، الثمد (ضواحي حضرية) (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2016، ص ص. 11-14).

شكل 4

تصنيف التجمعات الحضرية في منطقة المدينة المنورة

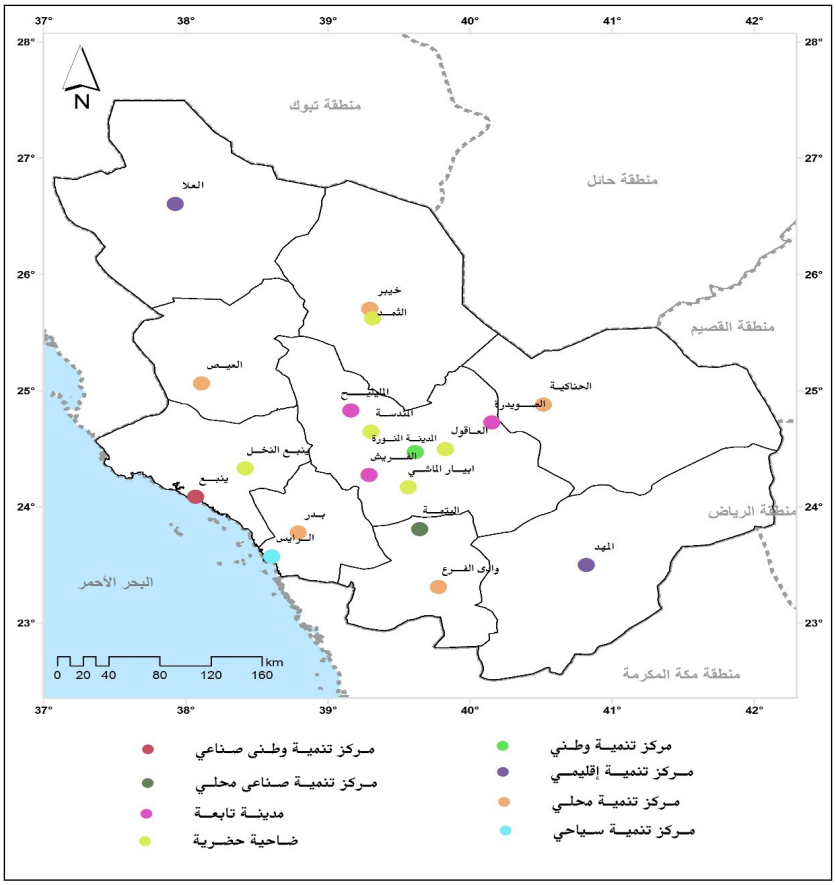

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات: هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، 2023؛ وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013.

ويوضح جدول 1 التصنيفات الوظيفية للتجمعات العمرانية القروية بالمنطقة وفق التحديث العشري الأول للمخطط الإقليمي للمنطقة المعتمد عام 2010، التي تتكامل مع تصنيفات المراكز الحضرية التي حددتها الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013، ص. 14).

جدول 1

التصنيفات الوظيفية القروية للتجمعات العمرانية بمنطقة المدينة المنورة عام 2010

الدور الوظيفي	عدد التجمعات المقترحة	النسبة %
مركز تنمية قروي	19	2.50
مركز خدمات قروي	36	4.60
قرية خدمة	116	14.90
قرية تابعة	606	78.0
الإجمالي	777	100

المصدر. وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013.

نتائج السؤال الثاني

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني ونصه: ما الاتجاه العام لحجم السكان ونموهم بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974–2022؟ عرض وحلّل الآتي:

1 - النمو السكاني في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة ازدهاراً اقتصادياً كبيراً منذ توحيدها، انعكس على المسرح الديموغرافي؛ حيث واكبَ ذلك تدفق الأيدي العاملة من خارج المملكة إلى جميع مناطقها، وبخاصةً مدنها الرئيسة في محور التنمية، وهي: الشرقية، الرياض، مكة المكرمة، وقد أسهمت كل هذه التطورات التنموية وما واكبها من نشاطاتٍ تجاريةٍ وصناعيةٍ واجتماعيةٍ؛ في إحداثِ تغييراتٍ كبيرةٍ ومستمرةٍ في توزيع السكان، وتركيبهم الديموغرافي، وأوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية (الخريف، 2018، ص. 45).

ويُعد عام 1974 عاماً فاصلاً في تاريخ مصادر المعلومات والدراسات السكانية في المملكة؛ ففي ذلك العام نُفذ التعداد السكاني الرسمي الأول على مستوى المملكة، وبعد ذلك في عام 1992 نُفذ التعداد الرسمي الثاني، ثم التعداد الرسمي الثالث عام 2004، يليه التعداد الرسمي الرابع عام 2010، ومسح الخصائص السكانية عام 2017، إلى أن صدر التعداد الرسمي الخامس عام 2022 (الشمري، 2022، ص. 84).

ويُعطي العرض الآتي والبيانات الواردة في شكل 5 بياناً عن حجم سكان المملكة ونموهم، خلال المدى الزمني بين عامي 1974 و2022 على النحو الآتي:

أ - ازداد عدد سكان المملكة بصورةٍ واضحةٍ خلال الفترة الأولى بين عامي 1974 و1992؛ إذ بلغ حجم الزيادة 10 ملايين نسمة، وبلغ معدل النمو السنوي 4.64%، ثم ارتفع عدد السكان خلال الفترة الثانية بين عامي 1992 و2004؛ إذ بلغ حجم الزيادة نحو 6 ملايين نسمة، وانخفض معدل النمو السنوي إلى 2.42%، ثم ازداد عدد السكان خلال الفترة الثالثة بين عامي 2004 و2010 بحجم زيادة قدرها 4.50 ملايين نسمة، كما ارتفع معدل النمو السنوي إلى 3.05%، وبلغ حجم الزيادة السكانية خلال الفترة الرابعة بين عامي 2010 و2017 نحو 5.50 ملايين نسمة، وتراجع معدل النمو السنوي إلى 2.54%، ثم انخفض عدد السكان خلال الفترة الخامسة بين عامي 2017 و2022 بنحو -400 ألف نسمة، واستمر معدل النمو السنوي بالتراجع إلى أقل من 1% خلال 6 سنوات.

يتضح مما سبق: أن ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة الأولى، يعود إلى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها المملكة منذ سبعينيات القرن الماضي حتى مطلع التسعينيات؛ إذ أدت هذه الطفرة إلى توافر فرص العمل، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة من الخارج؛ ما نتج عنه زيادة حجم المدن والتوسع الحضري الناتج من النمو السكاني، الذي يعود في المقام الأول إلى عامل الهجرة لا سيما الهجرة الخارجية، إضافةً إلى مُضي المملكة قُدماً نحو التطوير الاقتصادي والمجتمعي، وإتاحةِ فرص الاستثمار للوافدين من الخارج.

أما عن الفترة الثانية؛ فقد أثَّرت الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت تلك الفترة على معدل النمو السكاني في المملكة، ومنها: تأثير أزمة حرب الخليج التي بدأت عام 1990 على الاقتصاد العالمي -إذ أوقف إنتاج وتصدير النفط من دول الخليج العربي؛ مما أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً- ما نتج عنه تباطؤ النمو الاقتصادي، وقلة الطلب على الأيدي العاملة.

وفي الفترة الثالثة استفادت المملكة من الارتفاع الكبير في أسعار النفط تحديداً بين عامي 2004 و2008، وساعد ذلك في تطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز

التنافس في كل القطاعات، وتوافر الفرص الاقتصادية التي أتاحت فرص عمل متنوعة للسكان؛ مما أدى إلى زيادة أعداد السكان بفعل الهجرة الخارجية والداخلية للاستفادة من فرص الاستثمار وتحسين مستوى المعيشة.

ومن ثَـمَّ يُعدُّ الانخفاض الطفيف في معدل النمو السكاني خلال الفترة الرابعة ناتجاً من ارتفاع مستوى المعيشة، وتغيّر التوجهات الاجتماعية؛ كالوعي بأهمية تحديد النسل، إلى جانبِ التقدم الاقتصادي الذي أسهم في توفير وانتشار وسائل تنظيم وتحديد النسل، وتوافر فرص عمل مناسبة للمرأة، وتحسين مستوى التعليم والوعي الصحي، فضلاً عن انخفاض معدل الهجرة الخارجية الناتج عن تطبيق سياسات "توطين الوظائف" بتطوير مهارات العمالة المحلية؛ ورفع مستوى مشاركتها في سوق العمل.

وتُعدُّ الفترة الخامسة امتداداً للمرحلة السابقة؛ في ظلّ التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة ورؤيتها الطموحة 2030 التي تسعى من خلالها إلى تنويعِ اقتصادها، وتشجيع البرامج التوعوية التي تحث على تنظيم الأسرة وتخفيض معدل البطالة بين السعوديين من 11.6% إلى 7%، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%، كما لا يمكن إغفال العامل الصحي المتمثل في "أزمة كوفيد-19"؛ ومساهمته في رفع معدل الوفيات؛ وتأثير ذلك على النمو السكاني.

ب – عند مقارنةِ نسبة ما يمثلهُ السعوديون وغير السعوديين من إجمالي سكان المملكة، نجد أن نسبة السعوديين سجلت انخفاضاً مستمراً. وعلى العكس من ذلك، اتجهت نسبة غير السعوديين نحو الارتفاع المستمر. وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للسعوديين، نجد أنه اتجه تدريجياً نحو الانخفاض من عام 1974 حتى عام 2022، وذلك يؤكد ما ذكره الربدي (2005، ص. 390) (كما ورد في الشمري، 2022) في دخول المملكة مرحلة ديموغرافية جديدة، تتمثل في انخفاض معدل الخصوبة لدى السعوديين، واستمرار انخفاض النمو السكاني في التعدادات اللاحقة. ومن جانب آخر، فإنّ معدل النمو السنوي لغير السعوديين تذبذبَ بين فتراتٍ من الانخفاض الحاد والارتفاع الكبير، ثم عاود الانخفاض مرةً أخرى خلال الفترات الزمنية نفسها، وذلك يتفق مع ما سبق ذكره عن المراحل التطويرية التي مرّت بها المملكة، وما نتج عنها؛ من اختلاف وتيرة الهجرة، والاتجاهات التنموية على مستوى مختلف الصُّعد: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

شكل 5

اتجاه نمو سكان المملكة العربية السعودية للفترة بين عامي 1974 و2022

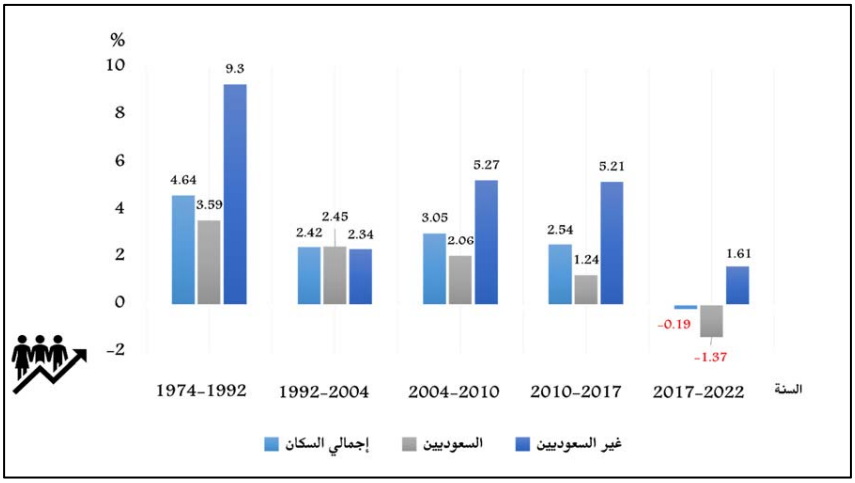

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على (الهيئة العامة للإحصاء: تعداد المملكة للأعوام، 1974، 1992، 2004، 2010، 2022؛ نتائج مسح الخصائص السكانية، 2017).

2 - النمو السكاني في منطقة المدينة المنورة

أ - النمو السكاني على مستوى منطقة المدينة المنورة. يظهر فيما يأتي تاريخ تغير حجم سكان منطقة المدينة المنورة ونموهم بشكل عام، وتفصيل ذلك بحسب الجنسية، ثم مقارنة مؤشرات سكان المنطقة بمؤشرات سكان المملكة، على النحو الآتي:

- تضاعفَ عدد سكان منطقة المدينة المنورة خلال الفترة الأولى بين عامي 1974 و1992 كما يظهر في جدول 2، وشكل 6 محققاً بذلك زيادةً عدديةً تجاوزت نصف مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي قدره 3.78%، ثم ازداد عدد السكان خلال الفترة الثانية بين عامي 1992 و2004 ولكن بصورةٍ أقل من الفترة السابقة؛ حيث تجاوز حجم الزيادة 400 ألف نسمة، وانخفض معدل النمو السنوي إلى 2.76%، وارتفع بعد ذلك عدد السكان خلال الفترة الثالثة بين عامي 2004 و2010 بحجم زيادة يقترب من 300 ألف نسمة، وكان معدل النمو السنوي ثابتاً تقريباً؛ إذ بلغ 2.73%،

كما بلغ حجم الزيادة السكانية خلال الفترة الرابعة بين عامي 2010 و2017 نحو 350 ألف نسمة، واستمر النمو السنوي على حالة الثبات؛ إذ بلغ 2.56%، وسُجلت للفترة الخامسة بين عامي 2017 و2022 زيادةٌ سكانيةٌ بسيطة بلغت 5304 نسمة، وتراجع معدل النمو السنوي بشكل كبير إلى أقل من 1% خلال (6سنوات).

وعليه؛ تبين: أن ارتفاع معدل نمو السكان السنوي في منطقة المدينة المنورة خلال الفترة الأولى يرجع لكونها وجهةً جاذبةً للسكان من الداخل والخارج؛ بفعل مكانتها الدينية والتجارية، فضلاً عن تأثيرِ العامل الاقتصادي المتمثل في تجلي عوائد النفط في ميزانية المملكة وتسخيرها لدفع عجلة التنمية؛ مما نتج عنه ارتفاع معدل الهجرة إليها، إلى جانبِ مساهمةِ عامل الزيادة الطبيعية. أما انخفاض معدل النمو في الفترة الثانية؛ فسببه ارتفاع معدل الهجرة المغادرة خلال تلك الحقبة الزمنية. وفي الفترتين الثالثة والرابعة استقر معدل النمو بسبب عامل الهجرة وانخفاض مؤشر الخصوبة ومؤشر وفيات الأطفال (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013-2017)، أما في الفترة الخامسة؛ فيمكن إرجاع الانخفاض الحاد في معدل النمو السنوي في منطقة الدراسة خلال هذه الفترة؛ إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية.

- فيما يتعلق بنسبةِ ما يمثله السعوديون وغير السعوديين من إجمالي سكان منطقة المدينة المنورة، نجد أن هناك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسبة السعوديين. وعلى النقيض من ذلك، اتجهت نسبةُ غير السعوديين نحو الارتفاع التدريجي. وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للسعوديين، اتجه نحو الانخفاض التدريجي بشكل طفيف للفترات الزمنية القصيرة، تلا ذلك انخفاض المعدل بشكل واضح من عام 2017 حتى عام 2022.

ومن جهة أخرى نجد أن معدل النمو السنوي لغير السعوديين راوح بين الانخفاض ثم الثبات لفترتين زمنيتين ثم الانخفاض مرةً أخرى؛ ويرجع انخفاض معدل النمو السنوي للسعوديين إلى انخفاض معدل الخصوبة إلى جانب التقدم الصحي والتعليمي والوظيفي، الذي يشهده المجتمع السعودي والمجتمع المديني تحديداً، وسبق التفصيل فيه. أما عن وتيرة النمو السنوي لغير السعوديين التي اتخذت مسارات متذبذبة؛ فنجد أنها أتت منسجمةً مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة ككل، وما نتج عنها من تفاوتِ الطلب على قوة العمل الوافدة خلال الفترات الزمنية المتلاحقة.

جدول 2

حجم سكان منطقة المدينة المنورة ونموهم بين عامي 1974 و2022

السنة	عدد السكان	معدل التغير	نسبة السعوديين وغير السعوديين	معدل النمو السنوي	الفترة الزمنية "سنة"
			(إجمـــالي السكـــان)		
1(1974)	519,298	–	–	–	–
2(1992)	1,084,947	108.92	–	3.78	19
3(2004)	1,512,076	39.36	–	2.76	12
4(2010)	1,781,733	17.83	–	2.73	6
5(2017)	2,132,679	19.69	–	2.56	7
6(2022)	2,137,983	0.24	–	0.04	6
			(الســـعوديون)		
(1974)	478,119	–	92.07	–	–
(1992)	838,384	75.35	77.27	2.95	19
(2004)	1,143,623	36.40	75.63	2.58	12
(2010)	1,265,561	10.66	71.02	1.68	6
(2017)	1,376,244	8.74	64.53	1.19	7
(2022)	1,352,146	1.75–	63.24	0.29–	6
			(غـــير الســـعوديييـــن)		
(1974)	41,179	–	7.92	–	–
(1992)	246,563	498.75	22.72	9.41	19
(2004)	368,453	49.43	24.36	3.34	12
(2010)	516,172	40.09	28.97	5.61	6
(2017)	756,735	46.60	35.48	5.46	7
(2022)	785,837	3.84	36.75	0.62	6

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء: (1)، (2)، (3)، نقلاً عن مكي، 2008. (4) تعداد المملكة، 2010. (5) نتائج مسح الخصائص السكانية، 2017. (6) تعداد المملكة، 2022.

شكل 6

اتجاه نمو السكان في منطقة المدينة المنورة بين عامي 1974 و2022

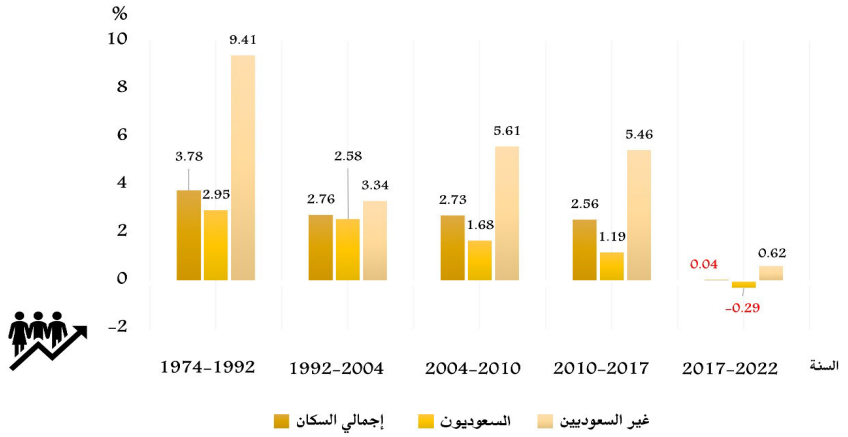

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 2.

- وعلى مستوى مناطق المملكة الإدارية، كما في شكل 7 فقد ظهر الانخفاض التدريجي المستمر في نسبة سكان المنطقة إلى إجمالي سكان المملكة. وفي المقابل فإنّ ترتيب المنطقة بين مناطق المملكة أخذ بالارتفاع؛ فقد سجلت المرتبة الخامسة للأعوام: 1974، 1992، 2004، 2010، 2017 يتقدمها مناطق: مكة المكرمة، الرياض، الشرقية، عسير. ثم ارتفعت للمرتبة الرابعة عام 2022 يتقدمها مناطق: مكة المكرمة، الرياض، الشرقية.

شكل7

نسبة سكان مناطق المملكة الإدارية بين عامي 1974 و2022

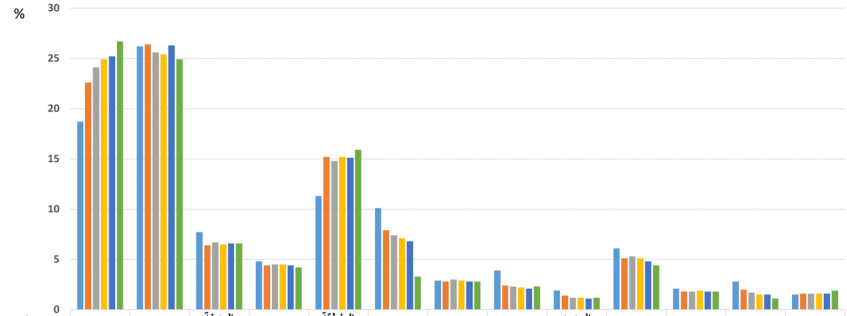

السنة	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	جازان	نجران	الباحة	الجوف
(1974)	18.7	26.2	7.7	4.8	11.3	10.1	2.9	3.9	1.9	6.1	2.1	2.8	1.5
(1992)	22.6	26.4	6.4	4.4	15.2	7.9	2.8	2.4	1.4	5.1	1.8	2	1.6
(2004)	24.1	25.6	6.7	4.5	14.8	7.4	3	2.3	1.2	5.3	1.8	1.7	1.6
(2010)	24.9	25.4	6.5	4.5	15.2	7.1	2.9	2.2	1.2	5.1	1.9	1.5	1.6
(2017)	25.2	26.3	6.6	4.4	15.1	6.8	2.8	2.1	1.1	4.8	1.8	1.5	1.6
(2022)	26.7	24.9	6.6	4.2	15.9	3.3	2.8	2.3	1.2	4.4	1.8	1.1	1.9

المصدر. إعداد الباحثين، الهيئة العامة للإحصاء، نقلاً عن: تعداد المملكة، 2022؛ الخريف، 2018؛ عبدالمعطي، 2005.

ب - النمو السكاني على مستوى (محافظات منطقة المدينة المنورة).

بدأت أمانة منطقة المدينة المنورة في تفعيل توصيات المخطط الإقليمي، الذي يعتمد على وضعِ برامجَ زمنيةٍ للتنفيذ، مع مراجعة توصيات المخطط الدائمة لتفعيلها، وخروج توصيات المخطط إلى حيز التنفيذ 2006 ("تقرير عام"، 2007). وفي عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- صدر الأمر الملكي عام 2012 بترقية مركز وادي الفرع التابع لمحافظة المهد ومركز العيص التابع لمحافظة ينبع من مراكز فئة (أ) إلى محافظات فئة (ب) ("ترقية مركزي"، 2012).

وقبل إجراء تعداد المملكة عام 2022، لم يكن هناك إحصاءات سكانية رسمية مستقلة للمحافظتين الجديدتين، باستثناءِ بعض البيانات المستندة إلى الإسقاطات السكانية وفق معدلات النمو المحلي بحسبِ دراسات المرصد الحضري للمنطقة لعام

2010، والإحصاءات السكانية الصادرة عن هيئة تطوير المنطقة لعام 2019. وبناءً عليه؛ سيتم رصد تطور حجم السكان ونموهم في محافظتي وادي الفرع، والعيص، بحسبِ البيانات المتاحة للأعوام المذكورة آنفاً.

ويمكن تتبع السلسلة الزمنية لمعدل النمو والتغير السكاني على مستوى محافظات منطقة المدينة المنورة في النقاط الآتية:

- يعد التقسيم الزمني من أجدى الوسائل لإعطاءِ صورةٍ واضحةٍ عن وضع سكان منطقة الدراسة لفترة امتدت إلى نحو خمسين عاماً؛ لذلك قسمت هذه الحقبة من الزمن إلى عدة فترات زمنية -كما يظهر شكل 8 – على النحو الآتي:

- الفترة الأولى (1974-1992). حققت جميع محافظات منطقة المدينة المنورة نمواً سنوياً؛ إذ إنَّ محافظتي المدينة المنورة وينبع سجلتا نمواً سنوياً مرتفعاً قدره 4.95%، 4.81% على التوالي، وتجاوزتا بذلك معدل النمو السنوي المحلي 3.78% والوطني 4.46% للفترة الزمنية نفسها. وفي المقابل سجلت محافظة الحناكية أقلَّ معدل نمو سنوي بلغ 0.21%. أما عن باقي المحافظات؛ فانخفض معدل النمو السنوي عن المستويين المحلي والوطني بنسبٍ متفاوتةٍ.
- الفترة الثانية (1992-2004). شهدت جميع محافظات منطقة المدينة المنورة نمواً سنوياً، وتجاوزت ثلاث محافظات مؤشر النمو السنوي المحلي 2.76%، والوطني 2.42% وتمثلت في محافظات: الحناكية، ينبع، المدينة المنورة؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي 3.87%، 3.12%، 3.08% بحسب الترتيب، وفي المقابل جاءت محافظة المهد بأقلِ معدل نمو سنوي قدره 0.22%. كما سجلت باقي المحافظات معدلَّ نموٍ سنوي يقل عن 2%. وجدير بالذكر أن محافظة الحناكية تقدمت بشكل كبير عن الفترة السابقة؛ التي سجلت فيها أقلَّ معدلِ نموٍ سنوي، وجاءت في المرتبة الأولى لهذه الحقبة من الزمن.

تعقيباً على ما تقدم؛ وباستثناء محافظة المدينة المنورة مقر الإمارة، ومركز الثقل السكاني؛ يمكن إرجاع ارتفاع النمو السكاني في محافظة ينبع، إلى تأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع عام 1975 ضمن سياسة المملكة لتوسيع

قاعدتها الصناعية (الهيئة الملكية للجبيل وينبع، 2023). كما أن محافظة ينبع -ميناءً تجارياً- تتميز بتوافر المناطق الزراعية والأثرية والسياحية، إلى جانب ظهور مفهوم "التنمية الحضرية المستدامة" عام 1990؛ إذ كان من أبرز بنودها ربط مؤشرات الإسكان بجوانب التنمية البشرية، لذلك يمكن القول: إن جهود نشر التنمية في النطاق الجغرافي للمنطقة أسهمت في جذبِ السكان إلى محافظات أخرى غير محافظة المدينة المنورة في ذلك الوقت.

- الفترة الثالثة (2004-2010). بقيت محافظة المدينة المنورة على مستواها؛ من حيث ارتفاع معدل النمو السنوي، الذي تجاوز المستوى المحلي 2.73% والوطني 3.05% بزيادةٍ بسيطة؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي في المحافظة 3.80%، بينما صعدت محافظة المهد لترتفع من المرتبة الأخيرة في الفترة الزمنية السابقة إلى المرتبة الثانية هذه الفترة الزمنية بمعدل نمو سنوي بلغ 2.07%. وعلى النقيض من ذلك، تراجع المستوى المتقدم لمحافظتي: الحناكية وينبع خلال الفترة الزمنية السابقة؛ إذ سجلت محافظة الحناكية معدلً نموٍ سنوي قدره 1.68%، في حين تراجعت محافظة ينبع بشكل كبير جداً؛ لتسجل معدل نمو بالسالب قدره -4.54%.

- الفترة الرابعة (2010-2019). سار معدل النمو السنوي في الاتجاه المعاكس للفترة الزمنية السابقة؛ إذ ارتفع معدل النمو السنوي لمحافظة ينبع عن مؤشرِ النمو السنوي للمنطقة وللمملكة لهذه الفترة والمقدر بـ1.71%، 1.09% على التوالي؛ إذ سجلت المحافظة نمواً سنوياً قدره 5.87%، وانخفض معدل النمو السنوي لمحافظتي المدينة المنورة والمهد اللتين تصدرتا المحافظات في الفترة الزمنية السابقة لتُسجلا هذه الفترة معدل نمو سنوي يقل عن 1%. وفيما يتعلق بالمحافظتين الجديدتين، وادي الفرع والعيص، نجد أن محافظة العيص تفوقت على جميع المحافظات بتسجيلها نمواً سنوياً مرتفعاً، قدره 6.01%، وعلى العكس من ذلك سجلت محافظة وادي الفرع تراجعاً في عددِ السكان لتُسجل نمواً سنوياً سالباً بلغ -0.83.

بناءً عليه؛ يمكن القول: إن ارتفاع معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية الثالثة في محافظة المهد وصعودها للمرتبة الثانية يعود إلى ارتفاع مستوى

الخصوبة بصورةٍ ملحوظةٍ؛ إذ سجلت المحافظة عام 2010 معدل مواليد مرتفعاً قدره 135.3 طفلاً/ ألف سيدة، وأتت بذلك في المرتبة الثانية -تسبقها محافظة العيص- (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2017، ص. 30).

ويمكن إرجاع الهبوط في معدل النمو السنوي لمحافظتي ينبع والحناكية إلى عامل الهجرة المغادرة؛ كون المحافظتين شهدتا مشاريع تنموية في الفترة السابقة، ثم قد تكون استمرّت متأثرة بتبعاتِ حرب الخليج وما شاهدته من ترحيل للأيدي العاملة الخارجية، إلى جانبِ المشاركة النسبية لعامل الزيادة الطبيعية. أما عن الفترة الرابعة بين عامي 2010 و2019؛ فيُعزى ارتفاع معدل النمو السنوي لمحافظة ينبع، إلى معاودة نشاطها التجاري والصناعي؛ باعتبارها "مركز تنمية وطنياً" يحظى بالاهتمام الحكومي. بينما كان ارتفاع معدل النمو السنوي في محافظة العيص ناتجاً من ارتفاع مستويات الخصوبة؛ إذ إن المحافظة احتلت المرتبة الأولى على مستوى محافظات المنطقة بواقع 170.6 طفلاً/ ألف سيدة عام 2010، الذي من الممكن أن تكون بقيت على ذلك حتى نهاية الفترة. أما انخفاض النمو السنوي لمحافظتي: المدينة المنورة والمهد؛ فيرتبط بالتقدم الصحي، والتوعية بأهمية تنظيم الأسرة، ومشاركة المرأة في سوق العمل، أما انخفاض النمو السنوي في محافظة وادي الفرع؛ فقد يعود إلى بيئتها غير الجاذبة للسكان؛ نظراً لسيادة أشكال السطح الوعرة، والحرات البركانية، وندرة الموارد المائية بها.

- الفترة الخامسة (2019-2022). اتسمت هذه الفترة بقصر المدى الزمني -بحكم توافر البيانات السكانية على مستوى المحافظات-كما لم تُسجل محافظات المنطقة نمواً سنوياً عدا محافظتي ينبع والمدينة المنورة اللتين تجاوزتا مؤشر النمو السنوي المحلي 0.69%، والوطني 1.69% لهذه الفترة الزمنية، بمعدلِ نمو سنوي قدرة 2.62%، 2.22% بحسب الترتيب. وانخفض عدد السكان في باقي محافظات المنطقة ليُسَجل نمواً سنوياً سالباً في محافظات: العيص، الحناكية، المهد، بدر، العلا، خيبر، وادي الفرع. وهنا يتضح مدى مساهمة محافظتي ينبع والمدينة المنورة في رفع معدل النمو السنوي للمنطقة ككل، والعكس من ذلك؛ إذ يتضح عدم مساهمة باقي محافظات المنطقة لتحقيق النمو

السكاني، فضلاً عن مساهمتها بخفض مستويات النمو لفترات زمنية سبقت هذه الفترة. من هنا، تتفق الدراسة مع دراسة مكي (2008) وتؤكد ما ورد فيها من أن الحاجة لا تزال ماسة لزيادة دور بعض المحافظات في استقطاب المزيد من سكان المنطقة، مما يستوجب إعادة النظر في تقييم المشروعات التنموية وتوجيهها إلى هذه المحافظات.

شكل 8

اتجاه نمو سكان منطقة المدينة المنورة (بحسب المحافظات) بين عامي 1974 و2022

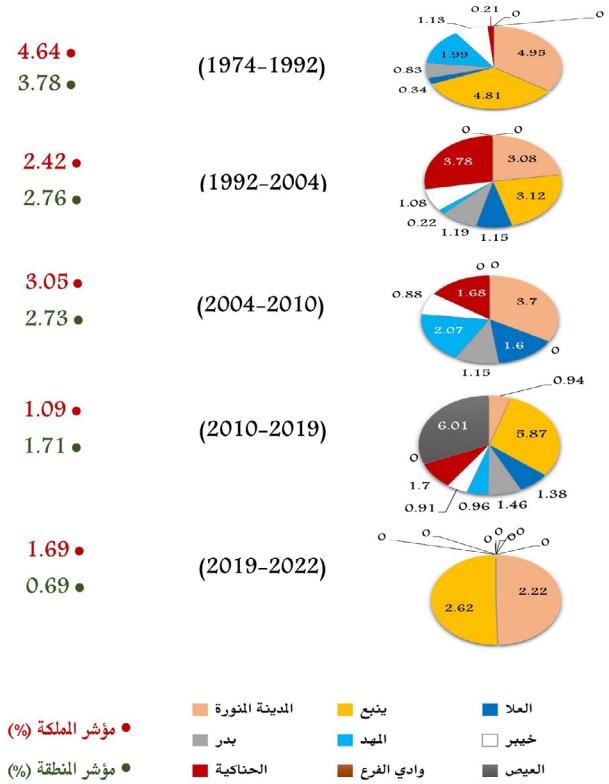

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 2، وشكل 5، نقلاً عن (مكي، 2008؛ وزارة الشؤون البلدية القروية، 2013؛ هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، 2019).

- اتضح من خلال مقارنة حجم سكان محافظات المنطقة لإجمالي السكان عام 2022، كما في شكل 9 أن محافظة المدينة المنورة جاءت في المرتبة الأولى بعددٍ سكان يزيد على نصف سكان المنطقة بنسبة 69.08%، وجاءت محافظة ينبع في المرتبة الثانية بما يزيد على ربع سكان المنطقة 16.82%. في حين انخفضت نسب استحواذ باقي المحافظات إلى أقل من 3% من إجمالي السكان؛ وذلك يعكس بوضوح مدى التركز السكاني الذي تشهده المنطقة في الوقت الحالي.

شكل 9

نسبة سكان محافظات منطقة المدينة المنورة إلى جملة سكان المنطقة عام 2022

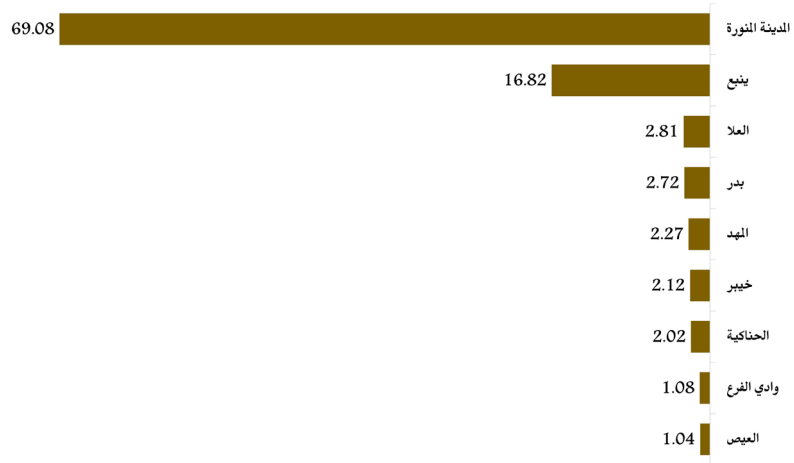

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء، تعداد المملكة عام 2022.

ج - النمو السكاني على مستوى المدن الرئيسية بمنطقة المدينة المنورة.

يلاحظ من بيانات جدول 3 تنامي مستويات حجم سكان المدن الرئيسية لمنطقة المدينة المنورة خلال الفترات التعدادية؛ إذ بلغ عدد سكانها عام 1974 نحو 327,776 نسمةً، يمثلون ما نسبته 63.11% من إجمالي سكان المنطقة، ثم ارتفع عدد السكان عام 1992 إلى 806,622 نسمةً بنسبة تمثيل وصلت إلى 74.34% من إجمالي سكان المنطقة، واستمر مستوى ذلك الارتفاع عام 2004 بعددٍ سكان بلغ 1,219,771 نسمةً،

ونسبة تمثيل بلغت 80.66 %، وواصلت المدن الرئيسية الارتفاع في عدد سكانها عام 2010 لتُسجل 1,505,356 نسمةً يشكلون ما نسبته 84.48% من إجمالي سكان المنطقة، وكذلك بالنسبة لعام 2017؛ إذ ارتفع عددُ السكان إلى 1,605,109 نسمةً بنسبة تمثيل تراجعت إلى 75.26%، وفي سنة التعداد الأخيرة عام 2022 عاودت نسبة تمثيل سكان المدن الرئيسية من إجمالي سكان المنطقة الارتفاع لتصل إلى 84.95 % بعدد سكان قدره 1,816,330 نسمةً، وهذا يبرهن على ارتفاع مستوى الاستقطاب الحضري للسكان الناتج -كما هو معروف- من توافر فرص العمل والخدمات والتنوع الثقافي والاجتماعي، الذي يعزز جاذبية المدن "خاصةً المدن الكبرى" للسكان.

جدول 3

حجم سكان منطقة المدينة المنورة (بحسب المدن الرئيسية) بين عامي 1974 و2022

السنة	(1974)	(1992)	(2004)	(2010)	(2017)	(2022)
المدينة	1	2	3	4	5	6
المدينة المنورة	198186	608295	918889	1101479	1275293	1411599
ينبع	17403	119819	188430	233236	179660	258777
العلا	17718	22033	29112	32607	41757	40760
بدر	18028	19778	26633	36460	31130	30494
المهد	9764	7436	13771	22205	17994	20272
خيبر	32216	10528	14090	22037	17953	15888
الحناكية	12968	7906	14379	27311	24968	24880
وادي الفرع	12274	5000>	5000>	11978	4513	5000>
العيص	9219	6127	9667	18043	11841	8760

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على: (1) رجب، 1979؛ (2)، (3) الخريف، 2007؛ (4) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2012؛ (5) وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2017؛ (6) الهيئة العامة للإحصاء، تعداد المملكة عام 2022؛ (7) لا يوجد لدى الهيئة العامة للإحصاء تقدير لعدد سكان المدن التي يقل سكانها عن 5000نسمة؛ لذلك قدرت الباحثة عدد سكان مدينة وادي الفرع للأعوام: 1992، 2004، 2022 بـــ: 4700، 4800، 4900 نسمة بحسب الترتيب.

وفيما يأتي استقراء لمؤشرات النمو والتغير السكاني في (المدن الرئيسية لمنطقة المدينة المنورة)، يمكن تلخيصها على النحو الآتي: شهدت المدن الرئيسية لمنطقة الدراسة ارتفاعَ عددِ السكان بمعدلاتِ نموٍ متفاوتةٍ خلال عدة فترات زمنية، كما شهدت انخفاضَ عددِ السكان بمعدلات نمو سالبة لفترات زمنية أخرى -كما في شكل 10- يمكن إيضاحها في التحليل التوزيعي الآتي:

- الفترة الأولى (1974-1992). تفاوتت معدلات النمو السكاني بين المدن خلال هذه الفترة بين القيم الموجبة والسالبة؛ إذ ازداد عدد السكان في أربع مدن: المدينة المنورة، ينبع، العلا، بدر؛ وسجلت مدينتا: ينبع والمدينة المنورة أعلى معدل نمو سنوي قدره 10.15%، 5.90% على التوالي، وبذلك فإنَّ المدينتين تجاوزتا معدل النمو السنوي للمملكة 4.64%، والمنطقة 3.78% للفترة نفسها، كما جاءت مدينة بدر بأقل معدل نمو ينخفض عن المستوى المحلي والوطني للفترة نفسها. ومن جهة أخرى انخفض عدد السكان في خمس مدن: المهد، خيبر، الحناكية، وادي الفرع، العيص؛ إذ جاءت مدينتا خيبر، وادي الفرع بأعلى مؤشر انخفاض للنمو السنوي قدره -5.88% و-5.05% على التوالي، وجاءت مدينة المهد بأقل مؤشر انخفاض للنمو السنوي بلغ -1.43%.
- الفترة الثانية (1992-2004). واكبت جميع المدن الرئيسية للمنطقة النمو السكاني الذي شهدته محافظاتها بنسبٍ متفاوتةٍ للفترة نفسها -باستثناءِ محافظتي: وادي الفرع والعيص اللتين لم تُصنّفا كمحافظتين آنذاك- وسجلت مدن: المهد، الحناكية، العيص أعلى معدل نمو سنوي قدره 5.31%، 4.98%، 3.80% بحسب الترتيب. وجاءت مدينة وادي الفرع بأقل معدل نمو سنوي يقل عن 1%، وبذلك تفوقت المدن الثلاث الأولى على معدل النمو السكاني للمملكة 2.42%، والمنطقة 2.76%، لنفس الفترة.
- الفترة الثالثة (2004-2010). شهدت جميع المدن الرئيسية للمنطقة نمواً سنوياً كبيراً وبترتيب اختلف عن الفترة السابقة؛ إذ صعدت مدينة وادي الفرع من المركز الأخير في الفترة السابقة إلى المركز الأول هذه الفترة، بمعدلِ نموٍ كبيرٍ جداً

قدره 15.24%، تلتها مدينتي: الحناكية، العيص اللتين حافظتا على مركزيهما الـمُتقدمين في الفترة السابقة -ولكن- بمعدلِ نموٍ كبيرٍ بلغ 10.69%، 10.40%، على التوالي. كما أتت مدن: بدر، المهد، خيبر بمعدلاتِ نموٍ تجاوزت الـ5%، وبقيت مدينة المدينة المنورة قريبة من مستواها في الفترة السابقة بمعدلِ نموٍ يُعدُّ مُرتفعاً لكنه ينخفض عن المدن المذكورة آنفاً، ومن جانب آخر تراجعت مدينة العلا عن مستواها السابق قليلاً، وجاءت في المركز الأخير لهذه الفترة بمعدلِ نموٍ قدره 1.88%. ويلحظ أن جميع المدن حصدت معدلاتِ نموٍ تجاوزت مؤشر المملكة 3.05%، والمنطقة 2.37% هذه الفترة، عدا مدينة العلا التي تراجعت عن مستوى المنطقة والمملكة، ومدينة المدينة المنورة التي تجاوزت مستوى المنطقة وتساوت مع المملكة.

- الفترة الرابعة (2010-2017). بالنظر إلى بيانات هذه الفترة، نلاحظ أن مدينتين فقط قد ازدادَ عددُ سكانهما، وهما: العلا، المدينة المنورة؛ إذ حقّقتا نمواً سنوياً قدره 3.53%، 2.09% بحسب التسلسل. وهذا الارتفاع في معدل النمو السنوي يُعدُّ كبيراً مقارنةً بالفترة السابقة بالنسبة إلى مدينة العلا ومنخفضاً قليلاً عن الفترة السابقة بالنسبة إلى مدينة المدينة المنورة. أما عن باقي المدن؛ فقد انخفض عددُ سكانها؛ إذ سُجل أعلى معدل هبوط للنمو السنوي في مدينة وادي الفرع التي تصدرت المدن ارتفاعاً في مستوى النمو خلال الفترة السابقة؛ لتُسجل هذه الفترة نمواً سالباً قدره -13.94%، وجاءت بعدها مدينة العيص متراجعةً عن مركزها الثاني في الفترة السابقة ليكون نصيبها في هذه الفترة المركز الثاني من حيث انخفاض معدل النمو السنوي، بواقع -6.01%. كما تفاوت مستوى الانخفاض في باقي المدن بين -1.28% و3.72%.
- الفترة الخامسة (2017-2022). بقيت مدينة المدينة المنورة على مستوى نمو سنوي قريب من الفترة السابقة، وعاودت ثلاث مدن ارتفاع معدل نموها السنوي بعد الهبوط الكبير الذي شهدته في الفترة السابقة، وتمثلت في مدن: ينبع، المهد، وادي الفرع محققةً نمواً قدره 6.08%، 1.98%، 1.37% بحسب الترتيب.

في حين استمرّت أربع مدن في سيرها نحو الانخفاض منذ الفترة السابقة، وتمثلت في مدن: بدر، خيبر، الحناكية، العيص. ومن جانب آخر شهدت مدينة العلا لأول مرة خلال تاريخ نموها السكاني خلال فترة الدراسة انخفاضاً يقل عن 1%.

وعلى أي حال: فإنه لم يكن هناك ثباتٌ بين التعدادات يُمكن من خلاله تصنيف التغير في حجم سكان المدن الرئيسية ونموهم؛ وذلك نظراً لاختلافها إما بالزيادة وإما النقصان عبر الفترات الزمنية؛ ولكن يلحظ أن مدينة المدينة المنورة لم تُسجل تغيراً سالباً خلال الفترات التعدادية، كما أن مدينتي: ينبع، والعلا شهدتا انخفاضاً في عددِ السكان لفترةٍ واحدةٍ فقط؛ كونهما من المدن التي تحظى بالنصيب الأكبر من برامج التنمية، وعلى العكس من ذلك خضعت باقي المدن لنقصِ عددِ السكان عدة مرات.

ومن جانب آخر، يلاحظ من خلال التحليل الزمني أنه في المرحلة الأولى شهدت مدن المحافظتين: المدينة المنورة، ينبع نمواً سكانياً كبيراً، وعلى العكس منها بالنسبةِ إلى باقي مدن المحافظات الأقل تنميةً؛ نظراً لظروف الهجرة المغادرة إلى المدن الأكبر والأكثر تطوراً، كما أن موجة التحضر كانت في بدايتها آنذاك، ويعود ارتفاع وتيرة النمو السنوي في الفترتين الثانية والثالثة إلى ارتفاع مستوى التحضر في المنطقة ككل؛ ويدعم ذلك ما ذكره الخريف (2007، ص. 53) في دراسته عن التحضر ونمو المدن في المملكة من أن منطقة المدينة المنورة تقع ضمن نطاق المناطق المرتفعة التحضر مقارنةً بباقي مناطق المملكة؛ إذ ارتفع معدل التحضر فيها من 80% عام 1974 إلى 89% عام 2004. وذكر عبده (2015) في دراسته عن الخصائص التوزيعية لمراكز الاستيطان الريفي في منطقة المدينة المنورة عام 2009، أن ثلثي عدد القرى في المنطقة يُعد من القرى القزمية التي يقلُّ عدد سكانها عن 500 نسمة والصغيرة التي يراوح عدد سكانها بين 500 و1000 نسمة، وهذا يشير إلى انتشار أعدادٍ قليلةٍ من السكان في أعداد كبيرة من القرى، وإلى ارتفاع معدل الهجرة الريفية للمناطق الحضرية (ص. 52). أما عن الفترتين الرابعة والخامسة؛ فقد تزامن استقرار وتيرة تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن مع ما شهدته المملكة من ارتفاعِ معدل الهجرة المغادرة، وانخفاض معدل الخصوبة بغض النظر عن المدن الكبرى (المدينة المنورة، ينبع) بحكم الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب مزيداً من القوى العاملة.

شكل 10

اتجاه نمو سكان منطقة المدينة المنورة (بحسب المدن الرئيسية) بين عامي 1974 و2022

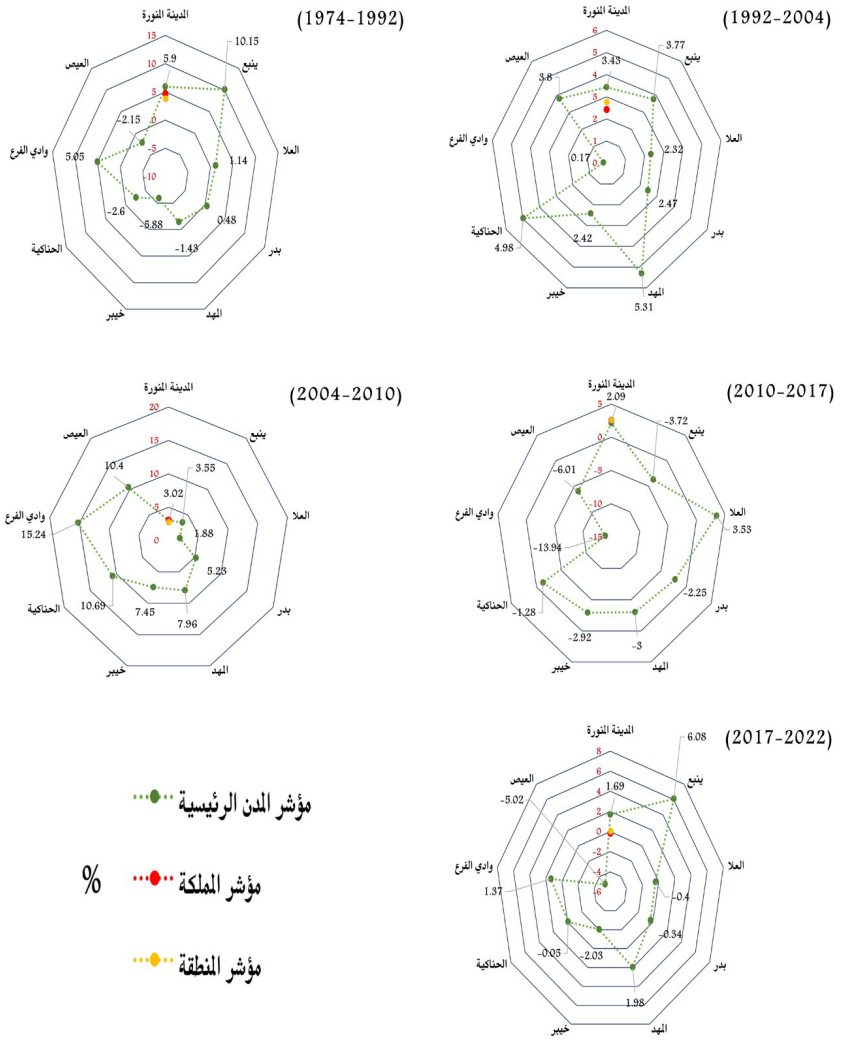

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 2، 3، وشكل 5.

د – النمو السكاني على مستوى (القطاع الريفي بمنطقة المدينة المنورة).

حددت هذه الدراسة سكان القطاع الريفي لمنطقة الدراسة بناءً على معيار حجم السكان "أقل من 5000 نسمة" اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء وتصنيفاتها، التي لا تنشر بيانات تفصيلية للمحلات بهذا الحجم السكاني، ولا تدرجها تحت مسمى "مدينة" إلى جانب الدراسات السابقة التي تناولت القطاع الريفي للمنطقة. ويُظهر جدول 4، وشكل 11 حجم سكان القطاع الريفي لمنطقة المدينة المنورة، ونسبة ما يمثله من إجمالي سكان المنطقة؛ ويبدو للقارئ التراجع الواضح في عدد السكان؛ إذ بلغ 243007 نسمة، يمثلون ما نسبته 46.79% من سكان المنطقة عام 1974، ثم انخفض إلى 300,529 نسمة، بنسبة قدرها 19.89% من إجمالي سكان المنطقة عام 2004، ثم 300,529 نسمة، بنسبة 16.86% من إجمالي السكان عام 2010، إلى أن وصل إلى 220,648 نسمة، بنسبة تراجعت إلى 10.32% من سكان المنطقة عام 2022، يدل ذلك على الانكماش في حجم سكان القطاع الريفي مقابل الاستقطاب الحضري على مستوى المنطقة. ومن جهة أخرى عند مقارنة التسلسل الزمني لنسبِ سكان القطاع الريفي للمنطقة مع نظيره على مستوى المملكة، نجد أنها متقاربةٌ إلى حدٍّ ما، ولا يوجد اختلافٌ كبير بينها.

جدول 4

حجم سكان منطقة المدينة المنورة (بحسب القطاع الريفي) بين عامي 1974 و2022

السنة	سكان القطاع الريفي للمنطقة	نسبة سكان القطاع الريفي لجملة سكان المنطقة %	نسبة سكان القطاع الريفي للمملكة 5%
(1974)[1]	243007	46.79	43.00
(2004)[2]	300787	19.89	19.00
(2010)[3]	300529	16.86	18.00
(2022)[4]	220648	10.32	15.00

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على: (1) رجب، 1979؛ (2)، (3) وزارة الشؤون البلدية والقروية، 2013؛ (4) الهيئة العامة للإحصاء، تعداد المملكة، 2022؛ (5) الأمم المتحدة، 2022.

شكل 11

حجم سكان منطقة المدينة المنورة (بحسب القطاع الريفي) بين عامي 1974 و2022

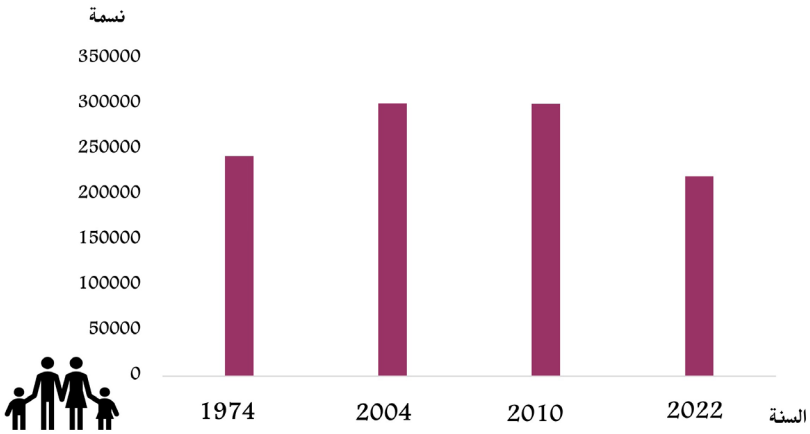

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 4.

نتائج السؤال الثالث

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث ونصه: ما طبيعة التفاوت الحجمي لسكان المدن الرئيسية، ودرجة الهيمنة الحضرية بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة بين عامي 1974 و2022؟ عرض وحلّل الآتي:

1 - يبدو من بيانات جدول 5 أن هناك اختلافاً واضحاً في أحجام المدن الرئيسة لمنطقة المدينة المنورة خلال سنوات التعداد، وقد أظهر ذلك الاختلاف "التصنيف الفئوي الخماسي" الذي يضع البيانات في عدة فئات حجمية، جمعت في النقاط الآتية:

- في عام 1974 تربعت مدينة المدينة المنورة على قائمة فئة المدن "الكبيرة جداً"، وجاءت مدينة خيبر ضمن فئة المدن "الكبيرة"، ومدينة بدر ضمن فئة المدن "المتوسطة"، وجمعت فئة المدن "الصغيرة" كلّاً من مدن الحناكية، العلا، وادي الفرع، وينبع، ودخلت مدينتا: العيص، والمهد في فئة المدن "الصغيرة جداً".

- في عام 1992 استمرّت مدينة المدينة المنورة في فئتها السابقة نفسها "الكبيرة جداً"، وتقدمت مدينة ينبع إلى فئة المدن "الكبيرة"، كما انضمت مدينة العلا إلى مدينة بدر في فئة المدن "المتوسطة"، وتراجعت مدينة خيبر إلى فئة المدن "الصغيرة"، وظلت مدينتا: العيص، والمهد على مستواهما في فئة المدن "الصغيرة جداً" وانضمت إليهما مدينتا: الحناكية، ووادي الفرع.
- أما في عام 2004؛ فدخلت مدينة ينبع مع مدينة المدينة المنورة في فئة المدن "الكبيرة جداً"، وقفزت مدينتا: العلا، وبدر، إلى فئة المدن "الكبيرة"، ولم تدخل أي مدينة ضمن فئة المدن "المتوسطة"، وانضمت المهد، والحناكية إلى مدينة خيبر في فئة المدن "الصغيرة"، وبقيت العيص، ووادي الفرع في فئة المدن "الصغيرة جداً".
- وفي عام 2010 استمرّت المدينة المنورة، وينبع في فئة المدن "الكبيرة جداً"، وقفزت مدينة الحناكية لتنضم إلى مدينتي العلا، وبدر في فئة المدن "الكبيرة"، كما تقدمت مدن: العيص، والمهد، وخيبر إلى فئة المدن "المتوسطة"، وتقدمت أيضاً مدينة وادي الفرع إلى فئة المدن "الصغيرة"، ولم تدخل أي مدينة ضمن فئة المدن "الصغيرة جداً".
- وكانت فئات حجم المدن عام 2017 مُشابهة لما جاء في التعداد السابق بالنسبة إلى الفئات "الكبيرة جداً، والكبيرة، والمتوسطة" ويكمن الاختلاف في تراجع مدن العيص إلى فئة المدن "الصغيرة" ووادي الفرع إلى فئة المدن "الصغيرة جداً".
- أما في سنة التعداد الأخير عام 2022؛ فقد حافظت المدن المتصدرة في الفئات "الكبيرة جداً، والكبيرة، والمتوسطة" على صدارتها، وتراجعت مدينة خيبر إلى فئة المدن "الصغيرة"، واجتمعت مدينة العيص بمدينة وادي الفرع في فئة المدن "الصغيرة جداً".

جدول 5

التصنيف الفئوي الخماسي لأحجام (المدن الرئيسية) بمنطقة المدينة المنورة بين عامي 1974 و2022

الفئات	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً
1974	المدينة المنورة	خيبر	بدر	الحناكية، العلا وادي الفرع، ينبع	العيص، المهد
1992	المدينة المنورة	ينبع	العلا، بدر	خيبر	الحناكية، العيص، المهد، وادي الفرع
2004	المدينة المنورة، ينبع	العلا، بدر	–	الحناكية، المهد خيبر	العيص، وادي الفرع
2010	المدينة المنورة، ينبع	الحناكية، العلا، بدر	العيص، المهد، خيبر	وادي الفرع	–
2017	المدينة المنورة، ينبع	العلا، بدر	الحناكية، المهد، خيبر	العيص	وادي الفرع
2022	المدينة المنورة، ينبع	العلا، بدر	الحناكية، المهد	خيبر	العيص، وادي الفرع

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 3.

2 – إن التوزيع الهرمي المتوازن للمدن يُعدُّ من أهم عوامل دفع التنمية، في حين أن نموذج المدينة المسيطرة الذي تهيمن فيه مدينة واحدة أو عدد قليل من المدن مع اختفاء للمدن المتوسطة يُعدُّ ضاراً للتنمية. وتأتي فكرة استخدام مؤشر الهيمنة الحضرية من منطلق أنه إذا كان توزيع المدن ينطبق تماماً مع قانون القاعدة الرتبة والحجم، فإن نسبة المدينة الكبرى إلى المدن الثلاث التالية لها، ينبغي أن تكون أقل من واحد صحيح؛ وذلك لأن مجموع الكسور (نصف + ثلث + ربع) يكون في العادة أكثر من عدد سكان المدينة الأولى بقدر يسير. ويحسب مؤشر الهيمنة (م هـ) من خلال قسمة عدد سكان المدينة الكبرى على مجموع سكان

المدن: الثانية والثالثة والرابعة (الخريف، 2007، ص ص. 33، 81). وبحساب درجة الهيمنة من خلال "دليل المدن الأربع" كما في جدول 6 اتضح أن درجة هيمنة المدينة الأولى "المدينة المنورة" على المدن الثلاث التالية لها تُعدُّ مرتفعةً؛ إذ بلغت 3.91 عام 1974، و3.76 عامي 1992، 2004، و3.64 عام 2010، و5.04 عام 2017، وأخيراً بلغت 4.27 عام 2022. بمعنى أن مدينة المدينة المنورة أعلى من المدن الثلاث التي تليها من حيث عدد السكان؛ ويشير هذا التفاوت الحجمي بين مدن المنطقة إلى أن نظامها الحضري لا يتسم بالتوازن.

جدول 6

دليل الهيمنة الحضرية بمنطقة المدينة المنورة بين عامي 1974 و2022

السنة	مؤشر الهيمنة (دليل المدن الأربع)
1974	2.91
1992	3.76
2004	3.76
2010	3.64
2017	5.04
2022	4.27

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول 3.

3 - يستنتج من شكل 12 أن مدينة المدينة المنورة نالت المرتبة الأولى باستحواذها على النصيب الأكبر من سكان محافظتها بنسبة كبيرة قدرها 95.56%، ثم جاءت في المرتبة الثانية مدينة ينبع بنسبة استحواذ مرتفعة أيضاً قدرها 71.95%، ثم مدينة العلا في المرتبة الثالثة بنسبةِ استحواذٍ بلغت 67.81%. ثم جاءت مدينتا الحناكية، وبدر في المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبٍ متقاربةٍ تربو قليلاً على نصف سكان محافظاتها. وكان نصيب مدينتي المهد، وخيبر المرتبتين السادسة والسابعة، وفي ذيل القائمة جاءت مدينتا العيص، وادي الفرع لتُسجلا المرتبتين الثامنة والتاسعة، وذلك عام 2022.

4 - وللكشف عمّا إذا كان هناك ارتباط بين حجم سكان كل محافظة وسكان مدينتها الرئيسة؛ طبقت الدراسة "معامل ارتباط سبيرمان"، وتبين وجود ارتباط طردي قوي بينهما؛ بلغت قيمته 0.933؛ أي أنه في حال زيادة عدد سكان المحافظة سيزداد عدد سكان مدينتها الرئيسية؛ مما يؤكد أهمية رصد التركز الحضري ومتابعته، ومراجعة الخطط الإقليمية لخفض الفوارق بين مدن كل محافظة، وإنشاء أقطاب جاذبة أخرى بعيداً عن المدن الرئيسية الكبرى، وعلى وجه الخصوص مدن المدينة المنورة، ينبع، العلا.

شكل 12

نسبة سكان (المدن الرئيسية) إلى جملة سكان المحافظة بمنطقة المدينة المنورة عام 2022

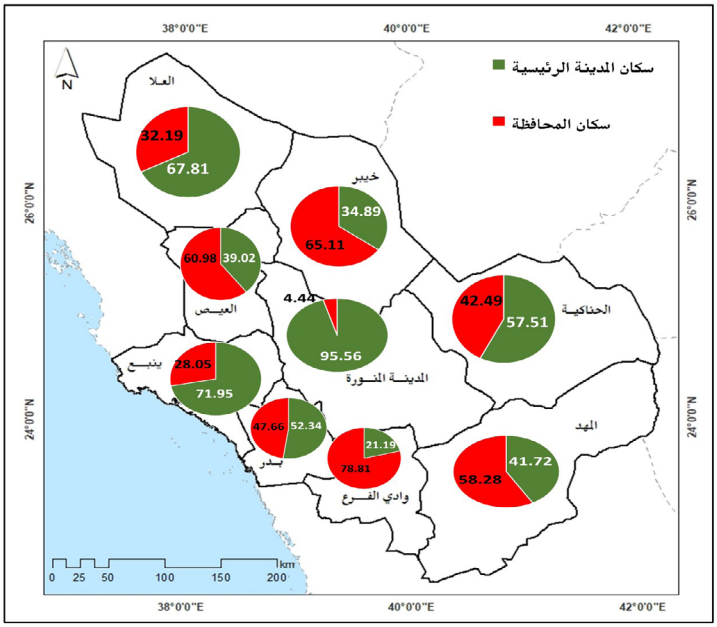

المصدر. إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، تعداد المملكة عام 2022.

الخلاصة

ملخص النتائج

- تصنف التجمعات العمرانية في منطقة المدينة المنورة إلى عدةِ فئاتٍ بحسب عددِ السكان والمستوى التنظيمي والوظيفي، وهي: ثلاثة مستويات للتجمعات الحضرية، وأربعة مستويات للتجمعات القروية، ومدن تخصصية.
- أكدت البيانات الواردة حول محاور التنمية الإقليمية والحضرية في منطقة الدراسة أن لها دوراً رائداً في مجال التخطيط والرصد الحضري؛ بفضل الإدارة العليا المتمثلة في إمارة المنطقة والجهات المعنية. ومع ذلك، يُشير استمرار الاستقطاب الحضري للسكان إلى وجود فجوة بين الأهداف المتحقق منها، وقد تجلت تلك الأهداف من خلال رسم المخطط الإقليمي لمسار الخطط الإستراتيجية حتى عام 2029، التي نصت على توظيف الموارد غير المستغلة، وتوزيع الاستثمارات، وتخفيف استقطاب السكان إلى حاضرة المدينة المنورة وعواصم المحافظات، وهذا ما لم يظهر بوضوح في بعض مراكز التنمية المستحدثة.
- شهدت منطقة المدينة المنورة ارتفاعاً وانخفاضاً ملحوظاً في معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترات التعدادية للمملكة لنحو خمسين عاماً، وقد حققت أعلى معدل نمو خلال الفترة بين عامي 1974 و1992 بنسبة 3.78%، ثم اتجه هذا المعدل نحو الانخفاض التدريجي ليصل إلى 0.04% عام 2022.
- اختلفت محافظات منطقة المدينة المنورة اختلافاً واضحاً من حيث معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترات الزمنية القصيرة بين عامي 1974 و2022، فقد شهدت بعض المحافظات ارتفاعاً في معدل النمو السنوي للسكان مقارنةً بمعدل المنطقة والمملكة لفترات زمنية عدة أو لفترة زمنية واحدة؛ كمحافظات المدينة المنورة، ينبع، الحناكية، العيص. وفي المقابل، انخفض المعدل في محافظات العلا، بدر، المهد، خيبر، وادي الفرع.
- وصل نصيب محافظة المدينة المنورة من سكان المنطقة عام 2022 إلى ما يزيد على نصف السكان؛ إذ بلغت نسبتهم 69.08%. تبعتها محافظة ينبع بنسبة 16.82%.

في حين تراجع نصيب باقي المحافظات من السكان إلى أقل من 3%؛ مما يدل على التركز السكاني الذي تشهده المنطقة، على الرغم من توافر الإمكانات والموارد التي يمكن استغلالها لتحقيق توزيع سكاني أفضل.

- على الرغم من أن عدد قرى منطقة المدينة المنورة يصل إلى نحو 800 قرية تتوزع على تسع محافظات، فإن نسبة سكان القطاع الريفي من إجمالي سكان المنطقة شهدت تراجعاً ملحوظاً؛ إذ كانت نسبتهم 46.79% من إجمالي السكان عام 1974، وتراجعت إلى 19.89% عام 2004، و16.86% عام 2010، حتى وصلت إلى 10.32% عام 2022.
- تجلت ظاهرتا الاستقطاب الحضري، والتدرج الحضري غير المتوازن في منطقة المدينة المنورة من خلال الآتي:
  - استمرار تنامي حجم سكان المدن الرئيسية خلال فترات التعداد.
  - أظهر التصنيف الفئوي الخماسي لأحجام المدن الرئيسية اختلافاً واضحاً. وقد حافظت مدينة المدينة المنورة على موقعها في فئة المدن الكبيرة جداً طوال سنوات التعداد، ولحقت بها مدينة ينبع منذ عام 2004 حتى نهاية فترة الدراسة. أما فئة المدن الكبيرة؛ فقد تنافست عليها خمس مدن، واستقرت فيها كل من العلا، وبدر عام 2022. أما فئة المدن المتوسطة؛ فقد تنافست عليها ست مدن، إلى أن استقرت فيها مدينتا الحناكية، والمهد عام 2022، أما فئة المدن الصغيرة؛ فقد تناوبت عليها مدن المنطقة باستثناء المدينة المنورة، وبدر لتستقر فيها مدينة خيبر عام 2022، وأخيراً، ضمت فئة المدن الصغيرة جداً أربع مدن، لتستقر فيها مدينتا العيص، وادي الفرع عام 2022.
- تأكد تفاوت حجم السكان بين المدن الرئيسية من خلال نتائج مؤشر الهيمنة الحضرية، إذ أظهرت أن درجة هيمنة المدينة الأولى المدينة المنورة على المدن الثلاث التالية لها تعد مرتفعة؛ إذ بلغت 2.91% عام 1974 وارتفعت إلى 4.27% عام 2022.
- تبين من تعداد عام 2022 أن مدينة المدينة المنورة نالت المرتبة الأولى باستحواذها على النصيب الأكبر من سكان محافظتها، بنسبة كبيرة قدرها 95.56%. وجاءت

في المرتبة الثانية مدينة ينبع، بنسبة استحواذ مرتفعة -أيضاً- قدرها 71.95%، تليها مدينة العلا في المرتبة الثالثة بنسبة 67.81%. وفي المقابل، جاءت مدينتا العيص، وادي الفرع بأدنى نسب استحواذ، بلغت 39.02%، 21.19% على التوالي.

- كشفت نتائج معامل الارتباط سبيرمان أن هناك ارتباطاً طردياً قوياً (0.933) بين حجم سكان كل محافظة من محافظات منطقة الدراسة وحجم سكان مدينتها الرئيسية؛ بمعنى أنه عند زيادة عدد سكان المحافظة سيزداد عدد سكان مدينتها الرئيسية.

التوصيات

- توصي الدراسة أمانة منطقة المدينة المنورة بضرورة مراجعة مخرجات المخطط الإقليمي للمنطقة فيما يتعلق بدور محاور التنمية في التخفيف من التركز الحضري، والنظر في المشكلات التي تعوق تطورها، والعمل على استهداف المزيد من محاور التنمية العمرانية والسكانية في مجموعة مختارة من التجمعات الحضرية والريفية ذات الإمكانات التنموية والميزات الموقعية.

- يلزم الجهات المعنية، ممثلة بهيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، ووكالة جامعة طيبة للدراسات العليا والبحث العلمي، ومركز بحوث ودراسات المدينة المنورة - زيادة المجالات البحثية لمبادرات الأبحاث التنموية، ووضع إستراتيجيات محددة لتسليط الضوء على التغيرات السكانية المستمرة وتقييم اتجاهاتها واستشراف مستقبلها، وعرضها باستمرار على الجهات ذات القرار، وذلك لضمان استدامة النمو السكاني في المنطقة.

- توصي الدراسة وزارة البلديات والإسكان ووزارتي التجارة والاستثمار بضرورة التعاون التكاملي لاستحداث إستراتيجيات تنموية متخصصة لكل محافظة بناءً على معدلات حجم السكان ونموهم الخاص بها. كتعزيز الجهود في المحافظات التي شهدت ارتفاعاً في حجم السكان ونموهم (المدينة المنورة، ينبع)، من خلال تقييم كفاية الخدمات الرئيسية وكفاءتها . والتركيز على استحداث وتطوير البرامج التنموية التي تشجع على جذب السكان في المحافظات التي سجلت انخفاضاً في حجم السكان ونموهم، من خلال زيادة فرص الاستثمار والعمل وزيادة الخدمات الرئيسية

وتحسينها. وقد تبين للدراسة أن محافظات العلا، بدر، المهد، خيبر، الحناكية، وادي الفرع، العيص في حاجة إلى تعزيز دورها في استقطاب المزيد من السكان.

- بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمستوى التنمية في القطاع الريفي للمنطقة، وإعادة النظر في طرق استغلال موارده، وسد الفجوة الحضرية الريفية في بعض الخدمات الحكومية من خلال:
  1 - زيادة الخدمات الرئيسية وتحسينها.
  2 - إقامة تجمعات سكنية بأسعار مناسبة.
  3 - تنويع العروض السكنية لتحقيق أعلى مستوى للحراك السكني يتناسب مع الطلب المرتفع على التملك.
  4 - تنفيذ مشاريع سياحية ريفية تهيئ فرص عمل لسكان المحافظة وتقلص الهجرة إلى المدن الكبيرة.
  5 - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

  ويعزز ذلك، تهيئة فرص تعاونية بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي لإتاحة الفرصة للمشاركة في صنع القرار، ولضمان تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال. تحديداً، استهداف ريف محافظات المدينة المنورة، ينبع، العلا.

- تطوير سياسات وبرامج تنموية حضرية تهدف إلى تحقيق توازن أكبر في توزيع السكان بين عواصم المحافظات؛ تستهدف المدن الرئيسية الأقل سكاناً (وادي الفرع، العيص، خيبر، المهد). بالإضافة إلى رصد ومتابعة التركز الحضري داخل نطاق كل محافظة، ومراجعة الخطط الإقليمية لحفظ الفوارق بين المدن، وإنشاء أقطاب جاذبة بعيداً عن عواصم المحافظات، تحديداً مدن المدينة المنورة، ينبع، العلا.

- التقت هذه الدراسة في كثير من نتائجها وتوصياتها مع نتائج وتوصيات الدراسات السابقة للمنطقة، كدراسة مكي (2008)، ودراسة المرصد الحضري (2016). وهذا يؤكد أهمية المراجعة المستمرة لتوصيات الدراسات السابقة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لتحقيق تنمية شاملة في المنطقة.

المراجع

الأمم المتحدة. (2022). *التوقعات السكانية العالمية*. https://www.unescwa.org

الأمم المتحدة، البنك الدولي. (2021). *الدراسات السكانية وتخطيط التنمية*. https://www.worldbank.org

البسام، أحمد محمد. (2016). النمو السكاني والتنمية الحضرية في مدينة عنيزة بالمملكة العربية السعودية. *مجلة كلية الآداب*، (81)، 1-53.

ترقية مركزي (وادي الفرع، والعيص) إلى محافظات فئة (ب). (2012). *صحيفتا المدينة والاقتصادية*. https://www.al-madina.com, https://www.aleqt.com

التركماني، جودة فتحي. (2009). *أصول البحث الجغرافي النظرية والتطبيق* (ط. 2). (د.ن).

تقرير عام المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة. (2007). *وكالة الأنباء السعودية*. https://www.spa.gov.sa/502160

الخريف، رشود بن محمد. (2003). *السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

الخريف، رشود محمد. (2018). التغير السكاني في المملكة العربية السعودية وأبعاده المكانية والزمانية. *دارة الملك عبدالعزيز*، (4)، 143-224.

رجب، عمر الفاروق. (1979). *المدينة المنورة اقتصاديات المكان. السكان. المورفولوجية*. دار الشروق.

الزيادي، حسين عليوي. (2010). التوزيع السكاني وتغيره في المملكة العربية السعودية للمدة (1993-2004): دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية). *مجلة آداب ذي قار*، (1).

سعدون، علي جار الله. (2022). تحليل جغرافي لتوزيع سكان دولة الكويت بحسب تقديرات عام 2020، *مجلة الدراسات المستدامة*، (1).

سقا الله، شهد حسني. (2021). التباين المكاني والزماني للتغير السكاني في مدينة العقبة والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة بين عامي: (1979-2015). *مجلة جامعة النجاح للأبحاث*، (6).

الشمري، يوسف شرعان. (2022). *التغيرات السكانية للمدن الرئيسية في منطقة حائل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة القصيم.

الصالح، ناصر، السرياني، محمد. (2000). *الجغرافيا الكمية والإحصائية أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة*. مكتبة العبيكان.

عبدالمعطي، أشرف محمد. (2005). الأبعاد المكانية لنمو وتوزيع سكان منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. *مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارترجرافية*.

عبده، أشرف علي. (2015). الخصائص التوزيعية لمراكز الاستيطان الريفي في منطقة المدينة المنورة. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 35*(419)، 7-164. https://doi.org/10.34120/aass.v35i419.973

غرفة المدينة المنورة، التقرير السنوي. (2022). بيانات منشورة.

مصيلحي، فتحي محمد. (1405هـ). *الجغرافيا البشرية المعاصرة*. دار الإصلاح.

المظَفر، محسن عبدالصاحب. (2007). *تقنيات البحث المكاني وتحليلاته*. مكتبة المجتمع العربي.

مكي، محمد شوقي. (2008). اتجاهات التغير في النمو والتركيب السكاني في منطقة المدينة المنورة (1394-1425). *مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة*، (26).

هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة. (2023). *تقرير الطوعي المحلي لأهداف التنمية المستدامة*. بيانات منشورة. المدينة المنورة.

هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة. (2018/2021). *خرائط وقاعدة بيانات Arc Map*. بيانات غير منشورة. المدينة المنورة.

الهيئة العامة للإحصاء. (2017). *مسح الخصائص السكانية*. بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (1974). *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن*. بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (1992). *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن*.بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (2004). *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن*. بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (2010). *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن*. بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (2022). *نتائج التعداد العام للسكان والمساكن*. بيانات منشورة. الرياض.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع. (2023). https://www.rcjy.gov.sa/web/guest/about-rcjy

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2015). المملكة العربية السعودية، خطة التنمية العاشرة. الرياض.

وزارة الداخلية، إمارة منطقة المدينة المنورة. (2022)، *التقسيم الإداري لمحافظات منطقة المدينة المنورة*. https://www.moi.gov.sa

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2019). *برنامج مستقبل المدن السعودية، تقرير الرؤية العمرانية الشاملة للمدينة المنورة*، بيانات منشورة. المدينة المنورة.

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2013/2014). *المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة، حالة التنمية لمنطقة المدينة المنورة*. بيانات غير منشورة. المدينة المنورة.

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2016). *المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة*، نتائج المؤشرات الحضرية. بيانات غير منشورة. المدينة المنورة.

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2017). *المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة، نتائج المؤشرات الحضرية*. بيانات غير منشورة. المدينة المنورة.

Cemile, B. (2017). Population characteristics of the Merzifon district. *Journal of Mehmet AkifErsoy University Social Science Institute*, *9*(20), 119-137.

Ehrlich, G., & Gyourko, J. (2000). Changes in the scale and size distribution of U.S. metropolitan area during the twentieth century. *Urban Studies*, *37*(7), 1063- 1077.

Horvat, U. (2015). Population development and population characteristics in the City of Maribor between (1961-2015). *Journal for Geography*, *10*(2), 79-96.

Jenks, M., & Kozak, D. (2013). World cities and urban form: Fragmented, polycentric, sustainable? *Urban Design.*

Shukla, K., Mishra, S., Tripathi, S., & Singh, A. (2010). Urbanisation and migration trends in India. *Demography India*, *39*(1), 43-54.

مضاوي بنت سالم الحربي، ماجستير الآداب في الجغرافيا البشرية، تخصص جغرافية السكان من جامعة القصيم، 2022، باحثة في مرحلة الدكتوراه في قسم الجغرافيا، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، بجامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، الاهتمامات البحثية: الدراسات السكانية، البحث العلمي.
madawi20102010@hotmail.com

أ. د. أحمد بن محمد البسام، أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية. دكتوراه من جامعة ليستر (بريطانيا)، 2012، الاهتمامات البحثية: الدراسات السكانية، الهجرات السكانية، دراسة التحضر.
ahmad202147@gmail.com

للاستشهاد:

الحربي، مضاوي بنت سالم، والبسام، أحمد بن محمد. (2025). التجمعات العمرانية والنمو السكاني في منطقة المدينة المنورة خلال الفترة: 1974-2022. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *51*(197)، 43-92.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i197.3407

To cite:

Al-Harbi, M. S., & Al-Bassam, A. M. (2025). Urban agglomerations and population growth in the Medina region during the period: 1974-2022. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *51*(197), 43-92. https://doi.org/10.34120/jgaps.v51i197.3407